مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٤٩٢ (الاستئناف ١)

الأربعاء، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد كارديناس	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	ألمانيا	السيد هنزه
	اندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	ايطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	رواندا	السيد أوباليجورو
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد غمباري
	هندوراس	السيد مرتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

خطة للسلام

ملحق لخطة للسلام: ورقة موقف مقدمة من الأمين العام بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة (S/1995/1)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

السيد فولتشي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الزلزال المأساوي الذي عصف باليابان يحفزني على استهلال ملاحظاتي بالانضمام اليكم، سيدي الرئيس، والى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن عميق تضامننا وصادق تعازينا لزميلنا الياباني، السفير أوادا. وليست هذه مشاعر البعثة الايطالية هنا في نيويورك فحسب، بل أيضا مشاعر ايطاليا بأسرها حكومة وشعبا.

دعوني أبدأ بالتعبير عن موافقة ايطاليا على البيان الذي سيدلي به بعد قليل الممثل الدائم لفرنسا، السفير ميريميه، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وعن تأييدها له تأييدا تاما. وتعليقات بلدنا لا تهدف إلا الى التركيز على بعض الجوانب أو المعايير التي تكتسي في نظرنا أهمية خاصة.

إن "ملحق خطة السلام"، الذي أعده الأمين العام بمناسبة العيد الخمسيني للأمم المتحدة، وثيقة لها تقدير كبير وهي تلخص التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في أعقاب الحرب الباردة، في ضوء تجربة الأمم المتحدة منذ عرض السيد بطرس غالي خطة السلام للمرة الأولى. إن فهم الأمين العام للواقع الدولي يتماشى الى حد كبير وآراء حكومة بلادي. وبعض هذه الآراء قد أعرب عنها وزير خارجية ايطاليا في هذه القاعة منذ أسبوع لا أكثر.

إن تكاثر القوى التي تدعي أن من حقها أن يكون لها دور استقلالي على الساحة الدولية أمر يضاعف من مخاطر نشوب الصراعات الاقليمية. ومن ثم فإن هناك حاجة متزايدة للوصول الى جذور المشاكل، وتكييف أسلوب عمل الأمم المتحدة في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، نرى أن عمليات حفظ السلام يجب ألا تطغى على المهام الأساسية الأخرى المنصوص عليها في الميثاق، وأعني بذلك النهوض بالتنمية الاقتصادية، وحماية حقوق الإنسان، وتوكيد المبادئ الديمقراطية. وإذا صح أن من المتعذر توفر السلام والأمن بدون التنمية، وهو قول يبدو أنه يحظى بموافقة الجميع وجب أن تكون رؤيتنا للأمن رؤية شاملة.

اسمحوا لي أن أتناول أسلوب العمل قبل أن أتطرق الى اقتراحات الأمين العام بشأن الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام، والتعاون الاقليمي، والجزاءات، ونزع السلاح.

فيما يتصل بأسلوب العمل، نجد أن مناقشة الجزء الثاني من خطة السلام قد اكتسبت بعدا علانيا عاما. فمنذ فترة من الوقت راحت الجمعية العامة تناقش المسائل المعقدة التي تثيرها الخطة في لجنة الـ ٣٤. وفي البيانات الرئاسية الصادرة في ٣ أيار/مايو و ٢٧ تموز/يوليه و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، ركز مجلس الأمن على مشاكل حفظ السلام، والقوات الاحتياطية، وآليات التشاور مع البلدان المساهمة بالقوات. ومن المأمول، أن يواصل مجلس الأمن، على غرار الجمعية العامة، الدراسة المنهجية لنقاط الملحق نقطة نقطة بغية توفير استجابات متواءمة ومتماسكة لهذه المسائل المترابطة.

أما عن الدبلوماسية الوقائية، فإن الأزمات التي تواجه المجتمع الدولي قد تغيرت تغيرا جذريا، وهي تنزع لأن تكون أقل استجابة لأدوات الدبلوماسية التقليدية. ولهذا يجب علينا أن نوسع بصورة مؤثرة قدرة الأمم المتحدة على الإنذار المبكر والتأثير التفاوضي وإدارة الأزمات. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على دور المبعوثين الخاصين للأمين العام في قصص النجاح الأخيرة، مثل كمبوديا وموزامبيق.

وبناء على ذلك، وبالنظر الى الجهود التي بذلت من قبل لتخفيض حجم الأمانة العامة، يبدو لنا أن الاقتراح الداعي إلى توسيع فريق الشخصيات رفيعة المستوى، باستخدام المؤشرات التي قدمتها الدول الأعضاء إنما هو اقتراح وجيه تماما. ولقد نوه الأمين العام عن حق بالزيادة في التكاليف التي ستنجم عن ذلك، ولا سيما بالنسبة لبعثات الدعم الطويلة الأجل. ولكن لعله يكون من المستطاع توفير الدعم للمبعوثين الخاصين من بلدانهم ذاتها، عن طريق سفاراتها.

إن عمليات حفظ السلام تواجه مشاكل فرعية عديدة لا يمكن معالجتها في اجتماع واحد ونحن على اقتناع - مثل الأمين العام - بأن الأمم المتحدة يجب أن تتخذ نهجا مختلفا اختلافا جوهريا إزاء العمليات التي تتم في إطار الفصلين السادس والسابع من الميثاق. والاختلاف يجب أن يكون في الموارد والهياكل، من الناحيتين الكمية والنوعية كلتيهما؛ وفي الشروط، حيث يشكل توافق رأي الأطراف الشرط الأساسي؛ والحياد؛

واستخدام القوة، الذي ينبغي دائما أن يكون الملاذ الأخير، كما قال زميلنا ممثل هندوراس هذا الصباح؛ والولاية.

بصراحة، إننا نزداد تشككا في أمر "العمليات ذات الاستخدام المزدوج". فعندما تنشأ عملية حفظ سلام للوقوف حائلا أو للرصد أو لدعم العمل الإنساني، فلا يمكن توسيعها ببساطة فيما بعد؛ بل ينبغي إعادة تصميمها كلية لتتلاءم والفصل السابع من الميثاق. وعلاوة على ذلك، يجب أن تواكب الانتقال من مرحلة الى أخرى زيادة في مشاركة البلدان المساهمة بالقوات في عملية صنع القرارات. ولقد خضنا تجربة مريرة في هذا الشأن في الصومال، ولن نكل البتة عن ترديد هذا القول مرارا وتكرارا.

وثمة مجموعة ثانية من المشاكل تتعلق بالصعوبة المتزايدة التي تواجهها الأمم المتحدة في الحصول العاجل على قوات مناسبة لكل حالة على حدة. وما زلنا نؤمن بوصفه القوات الاحتياطية، حتى لو كنا نشاطر الأمين العام حيرته في أمر الفجوة الهائلة بين التوفر من الناحية النظرية والتوفر من الناحية العملية. ولكننا لا نعتقد بأن فكرة قوة الرد السريع تتعارض ونموذج القوات الاحتياطية. ويمكن حتى أن نتصور تكوين قوة للرد السريع لا يتم وزعها إلا بعد موافقة البلدان المشاركة فيها، باعتبار ذلك المحصلة النهائية لعملية بدأت بالقوات الاحتياطية.

هذه الاعتبارات مترابطة بقضايا المنظمات الاقليمية ودورها، أو مجموعات الدول التي قد تتخذ مبادرات مستقلة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن. ويشدد الأمين العام على أن هذا النمط من العمليات يستتبع قدرا أكبر من المسؤولية، لأنه مرتبط باستخدام القوة، ومن الأمثلة على ذلك، حرب الخليج، والصومال، وهايتي.

ونحن على اقتناع بأن هناك ادراكا متزايدا للحاجة إلى المزيد من التعاون الإقليمي، مما يتجلى في القرارات المتخذة في اجتماع القمة الذي عقدته في بودابست منظمة الأمن والتعاون في أوروبا - مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا سابقا، وفي وثيقة بون - بيترسبرغ لاتحاد أوروبا الغربية، وقمة الأطلسي في بروكسل، ومؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في القاهرة. إن توفير قوات "مكرسة" للانتشار السريع تتولى مهام محددة، بما فيها المهام ذات الطابع الإنساني، أمر نوقش وتقرر، إلى حد ما، في اتحاد أوروبا الغربية. وقد وضعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من جانبها، تخطيطا أوليا للقيام بعملية لحفظ السلم في ناغورني كاراباخ.

وحول موضوع آخر، نعتقد أن من الأهمية بمكان التفكير بجدية في أمر نظام الجزاءات. ولدى مناقشتنا قبل بضعة أيام لمسألة تمديد القرار ٩٤٣ (١٩٩٤)، قال وزير خارجية إيطاليا:

"يجب ألا ننسى أن الجزاءات تضر الناس أكثر مما تضر الحكومات. وبخلق انطباع بوجود مؤامرة دولية ضد البلد، كثيرا ما تنحو الجزاءات إلى تجميع الشعب حول الحكومة بدلا من تعبئته ضدها". (S/PV.3487، ص ١٤)

وهي التعبئة التي يقصد بالجزاءات في أحوال كثيرة أن تكون مؤدية إليها.

وقد لا يوافق الجميع على الاقتراحات التي صاغها الأمين العام لوضع إجراءات جديدة لرصد المجلس لأثر الجزاءات وتقييمها. ولكن لا يمكن أن يكون هناك شك في أنه يتعين على المجلس أن يكون انتقائيا للغاية لدى تقرير الجزاءات. فالجزاءات أداة يجب استخدامها بتقتير، وفقط عندما تكون هناك أسباب لا تدحض.

وأشار الأمين العام أيضا إلى التعهد المعرب عنه في اجتماع القمة المعقود في عام ١٩٩٢ بتعزيز قدرة الأمم المتحدة في ميادين نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، وعدم انتشار الأسلحة. ونحن جميعا نشاطر الرأي بأن عام ١٩٩٥ عام هام في هذا المسعى.

وإزالة الألغام مسألة أساسية في البلدان التي تعاني من مشاكل إنمائية خطيرة وتتصدى لأعقاب الصراعات. وهذه كانت الوجهة في مبادرات الاتحاد الأوروبي وكذلك في إنشاء الأمين العام لصندوق استئماني. ولهذا الغرض، من الجدير بالذكر أيضا إنشاء بنك للمعلومات بشأن إزالة الألغام في إطار إدارة الشؤون الإنسانية. وتزمع إيطاليا، بعد أن فرضت على نفسها وقفا اختياريا بصدد الألغام الأرضية، أن تواصل القيام بنصيبها وهي تحث على اتخاذ خطوات جديدة صوب إقامة نظام حقيقي للرقابة الدولية.

السيد غمبري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود باسم نيجيريا، حكومة وشعبا، أن أعرب عن تعازينا لليابان، حكومة وشعبا، للخسائر الفادحة التي منيت بها نتيجة للزلزال الأخير في ذلك البلد.

من المناسب أن يكرس مجلس الأمن دورة خاصة لإجراء مناقشة مفتوحة بشأن "ملحق لخطة للسلام: ورقة موقف مقدمة من الأمين العام بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة"، ووفد بلادي ممتن للأمين العام على هذه الوثيقة الهامة. وتؤيد نيجيريا بالكامل الآراء التي أعربت عنها اندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. ومع ذلك، وبوصف بلادي مساهما رئيسيا بالقوات في عمليات حفظ السلم، الإقليمية منها والتابعة للأمم المتحدة على السواء، نود أن نتقدم بالتعليقات الإضافية التالية.

إن نهاية الحرب الباردة لم تؤد، لسوء الحظ، إلى إقامة العالم الأكثر أمنا أو سلما الذي كان يؤمل به عموما. وقد وجه الأمين العام في "خطة للسلام" الصادرة قبل عامين ونصف العام، انتباه الدول الأعضاء إلى بعض القرارات الصعبة التي يتعين اتخاذها لمواجهة التحديات في حقبة ما بعد الحرب الباردة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام. وتطرق الأمين العام، من تلقاء نفسه وعن حق، إلى مفهومين آخرين متصلين بذلك هما بناء السلام بعد انتهاء النزاع، وإنفاذ السلم.

وتقيم الوثيقة المطروحة علينا أداء الأمم المتحدة في ميداني إدارة المنازعات وحل المنازعات المتسمين بالتعقيد والتحدي في ظل خلفية من الصعوبات القائمة وتقترح خيارات للتغلب على بعض التناقضات الظاهرة في تلك الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي لصون السلم والأمن الدوليين. ولا يسعنا إلا أن نتعاطف مع المسؤولين في هذه المنظمة، الذين تعين عليهم، في فترة قصيرة مدتها عامين، مواجهة زيادة هائلة في عدد وحجم الأزمات، كما هو موضح في ملحق الأمين العام. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الأزمات، بالمعنى الأوسع، كانت داخل الدول أكثر منها فيما بين الدول، ولا تكون لها في بعض الأحيان خطوط قتال واضحة، مما تكون له في جميع الأحوال تقريبا عواقب مدمرة على غير المقاتلين، وبخاصة النساء والأطفال. ومن الجلي أن هذا يؤكد على الحاجة الماسة إلى إعادة التفكير في الكثير من جوانب كيفية معالجة هذه الأزمات والمنازعات. وهي تتطلب أدوات جديدة، ومفاهيم جديدة وردودا جديدة، فضلا عن قدر أكبر من الالتزام السياسي وموارد أكبر تقدمها الدول الأعضاء في منظمتنا.

وفيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، لا سبيل إلى إنكار الأهمية المستمرة لآليات الإنذار المبكر والوسائل الوقائية الأخرى لقطع دابر حالات التوتر قبل أن تتطور إلى صراعات بمعنى الكلمة. وتعتقد حكومة بلادي أنه من أجل تحقيق النتائج المرجوة من التدابير الوقائية المبكرة ينبغي للأمانة العامة أن تتوسع في توظيف عاملين تتوفر لديهم الخبرة والمعرفة بالأوضاع المحلية للاضطلاع بالنيابة عن الأمين العام ببعثات لمنع نشوب المنازعات. ونيجيريا على استعداد أن تضع تحت تصرف الأمين العام أفرادا لديهم المهارات والخلفية والتجربة المطلوبة.

ويرحب وفد بلادي بالطريقة المرنة التي استجابت بها الأمم المتحدة حتى الآن للعمليات والتحديات المتزايدة لحفظ السلام. والدروس المستخلصة نتيجة لهذا النهج المرن تحتاج إلى المزيد من التطوير. وفي هذه الأثناء، بإمكاننا أن نفخر عن حق بالمستوى المهني العالي والمهارة والاخلاص لذوي "الخوذات الزرقاء" المشتركين في مهام معقدة ومثيرة للتحدي، في الميدان وفي مواقع الأحداث. إننا نحيي الأمانة العامة لكاملها، وخاصة إدارة عمليات حفظ السلم، وإدارة الشؤون الإنسانية، على الروح الإبداعية والدينامية التي تكيفت بها مع الظروف المتغيرة لحفظ السلم وإدارة المنازعات.

ومع ذلك، تستحق بعض جوانب حفظ السلم إعادة نظر جدية. وهنا أود أن أطرح بعض الأسئلة. على سبيل المثال، كيف يمكننا أن نضمن أن تكون فترات الولاية الصادرة لعمليات حفظ السلم فترات محددة بصورة واقعية، مع مراعاة التعقد الذي تتسم به حالات معينة، ومع الامتناع عن استخدامها كأداة لإكراه الأطراف في النزاع توخيا لأهداف قصيرة الأجل بدلا من توخي الأهداف الطويلة الأجل المتمثلة في ايجاد حلول دائمة للمنازعات في شتى أرجاء العالم؟ ثانيا، كيف يمكن لعمليات الأمم المتحدة أن تستمر في وجه النكسات غير المتوقعة، التي لا مناص من حدوثها والتي تنزع إلى تفتت وتقويض مصداقية وسلطة الأمم المتحدة بجعلها تبدو وكأنها تريد أن تنجو بنفسها من

حالات الصراع؟ أعتقد أنه من غير المناسب لمنظمة لحفظ السلم مثل منظمتنا أن تحاول الفكاك كلما نشأت صعوبات غير متوقعة في عمليات حفظ السلم. ثالثا، كيف يمكن للأمم المتحدة أن تضع نمطا واحدا لإجراءات ومعايير إنشاء وإنهاء عمليات حفظ السلمب بغية تجنب تصور - أم ياهل ترى حقيقة؟ - وجود معايير مزدوجة؟

إن نيجيريا تدرك إدراكا حقيقيا المصاعب التي يفرضها على عمليات حفظ السلام نقص القوات والمعدات. ولذلك من المهم أن يواصل الأمين العام بذل الجهود فيما يتصل بالترتيبات الاحتياطية وأن توفر الدول الأعضاء الدعم الضروري لترجمة الاقتراح إلى حقيقة واقعة. وبخاصة دعم أولئك الذين هم في وضع يمكّنهم من توفير الخدمات السوقية والمعدات وتسهيلات التدريب التي تحتاج إليها القوات المقترحة احتياجا شديدا.

إن الهدف في رأينا، هو كيفية خفض الوقت الضائع بين الوقت الذي يقرر فيه مجلس الأمن التصريح بعملية ما لحفظ السلم ووقت الوزع الفعلي الكامل لتلك العملية في الميدان. ونحن نفضل ذلك النهج على فكرة قوة الرد السريع التي يقترحها الأمين العام لأننا نعتقد اعتقادا راسخا أن قوة الرد السريع هذه تثير مشاكل عديدة.

إن وفد بلادي يولي الأهمية الواجبة لوصفة الأمين العام بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع - وهذه مسألة تظل حيوية في رأينا لإقامة سلام دائم وشامل في مجتمعات مرت توا بأزمات عنيت بها الأمم المتحدة. إن مدى المساعدة التي يمكن للأمم المتحدة أن توفرها يتضمن إعادة تدريب أفراد المنظمات شبه العسكرية، والاصلاحات المؤسسية وتنفيذ المشاريع الانمائية، وفي هذا الصدد، تشاطر حكومة بلادي الأمين العام قلقه الذي له ما يبرره بشأن التباطؤ الذي كثيرا ما تبديه الدول الأعضاء فيما يتعلق بتقديم المساعدة التي تكون ضرورية لتأمين السلم الذي اكتسب عن طريق عمليات لحفظ السلام. وهناك أمثلة عديدة من قارتنا، افريقيا، للتدليل على هذا الاتجاه المؤسف. ولا يسعنا إلا أن نأمل أن تصبح الدول الأعضاء أكثر سخاء في دعم أنشطة بناء السلم، حتى عندما تنطوي تلك الأنشطة على نفقات إضافية، إدراكا منها لكون هذه الجهود تشكل أفضل وسيلة ممكنة لضمان ألا تُقوض في فترة ما بعد انتهاء النزاع الجهود الكبيرة التي بذلت للمساعدة على إنهاء الصراع.

إن الأمين العام قد أجاد التعرف على التناقضات التي تنجم عن تطبيق الجزاءات سعيا إلى صيانة أو استعادة السلم والأمن الدوليين. ولذلك فإن هناك أسئلة عديدة بحاجة إلى التناول مرة أخرى. أولا، كيف نضمن، على سبيل المثال، أن الجزاءات موجهة توجيها سليما بحيث تؤثر على القطاع المقصود من سكان البلاد وهو عادة قيادة الحكومة أو كبار أعضائها؛ ثانيا، كيف يمكننا اتخاذ تدابير كافية لحماية المدنيين الأبرياء؟ وأخيرا، كيف نعوض الدول المجاورة التي كثيرا ما تتحمل العبء الأكبر عن إنفاذ الجزاءات على نحو مكلف جدا لاقتصاداتها واستقرارها الداخلي؟

إن وفد بلادي لا يقلل من أهمية أنه في بعض الظروف، ومع عدم استخدام القوة العسكرية، تظل الجزاءات من أقوى الوسائل المتاحة أمام المجتمع الدولي لتحقيق امتثال الأطراف التي ترفض اللجوء إلى المفاوضات السلمية. ولقد أثبتت التجربة فعلا أنه لو توفر الالتزام السياسي من جانب جميع الأعضاء بإنفاذ التدابير، فإن الجزاءات يمكن أن تحقق الآثار المرجوة في إطار زمني قصير. ومع هذا، يجب ألا ننسى أن إطالة فرض الجزاءات يمكن أن تحدث أثرا عكسيا يتمثل في مزيد من العناد ومن التحدي من الشعب والحكومة اللذين قد يجدا فجأة أرضية مشتركة بينهما استنادا إلى الادعاء بأن الجزاءات إنما هي مؤامرة دولية من جانب المجتمع الدولي لمعاقبتهما دون مبرر.

وهناك تطور غير صحي في مجال الجزاءات، هو فرض بعض البلدان تدابير من جانب واحد على دول أخرى، في محاولة للتأثير على السياسات الداخلية للبلد المستهدف. وهذه الاجراءات من جانب واحد تعطي الجزاءات دلالة سلبية، وقد تقوض قوتها المعنوية أيضا.

إن العمل الانفاذي - الذي هو موضوع آخر أثاره الأمين العام يمكن أن يكون جزءا من صنع السلام وحفظ السلام. ويرى وفد بلادي أنه قد لا يكون هناك خط فاصل بين صنع السلام وإنفاذ السلام. إننا ندرك بطبيعة الحال أنه في الظروف الحالية، تفتقر الأمم المتحدة إلى المساندة السياسية الضرورية وإلى الدعم بالموارد من جانب الدول الأعضاء لتقوم بالانفاذ

المباشر على النحو المتوخى في الفصل السابع من الميثاق.

إن الأمثلة القليلة الماضية للاستخدام الجماعي لتدابير الانفاذ أمثلة قامت بها مجموعة من الدول الأعضاء بمباركة من الأمم المتحدة. ويعتقد وفد بلادي أن هذا قد لا يكون دائما هو الوضع المثالي، فالمصاعب الحالية التي تواجهها المنظمة ينبغي ألا تكون عذرا لتكليف مجموعة من الدول القوية بمسؤولية تكون في الأحوال الطبيعية واقعة على عاتق الأمم المتحدة. إن وفد بلادي يرى أنه إذا ما توفرت الارادة السياسية الضرورية وتوفر الالتزام بالمُثل العليا الخاصة بالأمن الجماعي المتجسدة في الميثاق، سيمكن وضع قوات متعددة الجنسيات لانفاذ السلام تحت تصرف الأمم المتحدة، حيث يصح أن تؤدي عملها تحت قيادة الأمين العام والعاملين معه. وهذا واحد من القرارات الصعبة التي يلزم أن تتخذها الدول الأعضاء.

وقد أحسن الأمين العام بتحديده التنسيق الفعال بين الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى في حالات الصراع باعتباره أمرا حاسما للادارة الناجحة الفعالة للصراعات ولحلها. ويظل مما له أهمية حاسمة أن تواصل جميع الجهات الأخرى التي تأذن بأنشطة الأمم المتحدة وتمولها، وبخاصة الحكومات، تقديم دعمها الكامل للأمين العام في اضطلاعه بهذه الواجبات الشاقة. ومما يتسم بأهمية خاصة دور المنظمات الاقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي يجب أن تعتبر مهامها مكملة لعمل الأمم المتحدة نفسها. ونحن نتشاطر رأي الأمين العام بأن سلطة وأسبقية الأمم المتحدة حيويان في هذه العلاقات إذا أريد تجنب المنافسات الأقاليمية أو المؤسسية في إشابة احتمالات تحقيق المقاصد والأهداف الجماعية. ومما لا يقل أهمية للمنظمات الاقليمية، وبخاصة تلك التي تجمع بين البلدان النامية، وجود المساعدة الكافية من الأمم المتحدة عن طريق دعم سوقي ومالي يمكن تلك المنظمات الاقليمية من الاضطلاع بمهمتها في صيانة السلم والأمن الاقليميين، وهي مهمة تمارسها على أية حال لصالح الأمم المتحدة وبإسمها. إن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية في مجال حفظ السلام تمثل، في رأي وفد بلادي، جانبا من أشد الجوانب التي لا تزال بعيدة عن الاكتمال في خطة السلام التي ظلت محل دراسة المجتمع الدولي منذ عام ١٩٩١.

إن النتائج التي توصل إليها الأمين العام في ورقة الموقف التي قدمها بارعة التصور وبعيدة المدى، وهي في مجملها بنّاءة للغاية. إنها تبرز، في رأينا، حاجة الأمم المتحدة الماسة إلى أن تكون قادرة على الاستجابة لمطالب سياسية دولية متغيرة لم يتم بعد تقدير وتحديد قالبها ومحتواها بصورة كاملة وعلى نحو يكفل الاستمرار لمشروعية الأمم المتحدة.

وفي هذا الشأن، فإن "خطة للسلام" و "ملحق لخطة للسلام" و "خطة للتنمية" - التي قدمها الأمين العام - خليقة إذا ما نظرنا إليها معا بأن تشكل كلا مركبا تستطيع الأمم المتحدة به أن تفي بشكل واقعي بتطلعات المجتمع الدولي في البحث الجماعي عن السلام، والبحث الجماعي عن التنمية، والبحث الجماعي عن رفاه شعوبنا جميعا.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، نيابة عن سلطنة عمان، أن أنضم اليكم - السيد الرئيس - في تقديم تعازينا المخلصة لشعب وحكومة اليابان وللأسر المكلومة لأولئك الذين لقوا حتفهم نتيجة للزلزال العنيف.

كما أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن شكر وفد بلادي وتقديره الخالصين للأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، على تقريره الزاخر بالمعلومات عن أعمال هذه المنظمة والمعنون "ملحق لخطة للسلام: ورقة موقف مقدمة من الأمين العام بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة".

ووفد بلادي يؤيد بصفة خاصة موقف حركة عدم الانحياز بشأن الملحق المقدم من الأمين العام، كما يتضح في البيان الذي أدلى به صباح اليوم الممثل الدائم لاندونيسيا لدى الأمم المتحدة نيابة عن بلدان تلك الحركة.

إن القضايا التي تناولها تقرير الأمين العام ذات أهمية حيوية، وهي تحفزنا جميعا على اتخاذ تدابير فعالة وجماعية لتحقيق تطورات ايجابية تتمشى مع المقاصد والمبادئ الأساسية للميثاق الذي قامت على أساسه هذه المنظمة.

في السنوات الأخيرة، ازداد دور الأمم المتحدة في ميدان صون السلم والأمن الدوليين وتطور بوسائل

متنوعة ونتيجة لحالات معقدة أبرزت امكانيات الأمم المتحدة وأوجه قصورها على حد سواء. ومع ذلك، فإن انجازات الأمم المتحدة في هذا الميدان جديرة بالثناء. وفي ضوء الخبرة المكتسبة في هذا المضمار، يرى وفد بلادي أن الوقت قد حان لتقوم الأمم المتحدة باستعراض متأن للأمر ولتقرر بعض الخطوط التوجيهية الواضحة للأخذ بنهج عاجلة وجادة مما يفضي في النهاية الى إنشاء آليات دائمة لمعالجة هذه المسألة؛ ولذا، يرحب وفد بلادي بهذه المناقشة التي يجريها مجلس الأمن لهذا التقرير، وهي مناقشة آتية في حينها الصحيح.

وبينما نتفق مع البيان الذي أدلى به سفير اندونيسيا، فإن وفد بلادي يود أن يلقي الضوء على نقاط اضافية يمكن أن تؤخذ في الحسبان بصدد مسألة تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والأهم من ذلك وسائل القيام بذلك.

يمكن للأمم المتحدة أن تفخر بمنجزاتها في عمليات حفظ السلام التي بلغ عددها ١٧ عملية في نهاية عام ١٩٩٤، وبنجاح معظمها. لقد شهدنا، على نحو يتعذر اجتنابه، في السنوات القلائل الماضية، ظهور عمليات أخرى جديدة متعددة الأبعاد لحفظ السلام. وفي هذا السياق، يود وفد بلادي أن يذكر بالمبادئ الثلاثة التي أبرزها الأمين العام في الفقرة ٣٣ من تقريره وهي: موافقة الأطراف، وعدم التحيز، وعدم استخدام القوة إلا دفاعا عن النفس، وبموجب ولايات محددة تحديدا واضحا.

ونود أن نشدد على أن على الأطراف المتنازعة نفسها هي التي يجب أن تتحمل المسؤولية عن حسم صراعاتها، وأن قوات حفظ السلام عليها دور مكمل. وإذا ما اقتضت الضرورة إنشاء قوات لحفظ السلام، فمن الواضح أنه من الأفضل بالنسبة للأمم المتحدة أن تعمل عن كثب مع المنظمات الاقليمية أو المجموعات الاقليمية والأطراف المعنية بقدر استعدادها للتعاون مع الولاية المسندة الى هذه القوات، بدلا من أن تعمل على نحو منفرد وبدون موافقة قاطعة من الأطراف المتصارعة بل حتى بدون مشاركة المجموعة الاقليمية.

إن الترتيبات الاقليمية في العالم بأسره لا يمكن بحال من الأحوال أن تقوض دور مجلس الأمن بوصفه الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، بل بالأحرى، يجب أن تساعد هذه الترتيبات، في تخفيف عبء العمل الواقع على المجلس وفي غرس روح المشاطرة والاهتمام بالشؤون الدولية. ولا بد من استيعاب الدروس من أخطاء الماضي، حتى يمكن تلافي تكرار حدوث تلك الأخطاء.

ويود وفد بلادي أن يكرر ما قاله سفير اندونيسيا بالنسبة للإبقاء على أنصبة الدول الأعضاء المتفق عليها وفقا لقرار الجمعية العامة ٣١٠١ (د - ٢٨). كما يسلم وفد بلادي بضرورة إجراء مناقشة ذات قاعدة عريضة من قبل الجمعية العامة بشأن المقترحات الواردة بالتقرير والمتعلقة بالوفاء بالالتزامات المالية الاضافية.

يعتقد وفد بلادي اعتقادا قويا أن مناقشة اليوم المفتوحة مناقشة مناسبة تماما وقد جاءت في أوانها الصحيح. ومرة أخرى، أقول إننا ممتنون جدا للأمين العام لملحق خطة للسلام أي لورقة الموقف المقدمة منه بمناسبة الاحتفال التاريخي بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. فهي وثيقة شاحذة جدا للفكر. ويحدونا الأمل في أن تفضي مداولاتنا اليوم والمشاورات غير الرسمية لأعضاء المجلس الى الاعتراف بالحاجة الى إجراء دراسة سليمة للأهداف والاجراءات اللازمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وأخيرا فإننا بهذا نسلم ونشيد بإسهامات المجتمع الدولي الجادة والعاجلة تجاه العديد من القضايا الصعبة، سواء ما يتعلق منها بالدبلوماسية الوقائية، أو بحفظ السلام، أو بناء السلم بعد انتهاء الصراع، أو الجزاءات، أو نزع السلاح.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ حوالي ثلاثة أشهر مضت، أبرز وزير خارجية بلادي السيد جوزيف زيلينيك في بيانه أمام الجمعية العامة بعض العوامل التي أدت الى نجاح بعض عمليات حفظ السلام، وقارنها ببعض العمليات التي ما زالت تواجه مصاعب قائلا إننا:

"... يجب أن نستخلص الدروس اللازمة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ١٥، الصفحة ١٥).

وهذا بالضبط هو ما فعله الأمين العام ومعاونوه بقيامهم بتلخيص وتقييم التجارب التي مرت بها جهودنا المبذولة على مر السنوات القلائل الماضية لصون السلم والأمن الدوليين.

إن السبب في أن هذا العرض كان مطلوبا يتضح من احصاءات الأمين العام الخاصة بالزيادة السريعة لهذه الأنشطة منذ عام ١٩٨٨ - ففي هذه الفترة زاد عدد عمليات حفظ السلام من ٥ عمليات الى ١٧ عملية. وهذه الاحصاءات تفيد ضمنا أن عدد الأفراد العسكريين الذين يوزعون في العملية المتوسطة الواحدة لحفظ السلام قد تضاعف تقريبا خلال هذه الفترة، وإن التكلفة السنوية لعملية حفظ السلام المتوسطة قد ازدادت بمعدل يكاد يبلغ خمسة أمثال المعدل السابق. ويبدو أن عملية حفظ السلام المتوسطة الواحدة تحتاج الى موارد أشد كثافة اليوم بكثير مما كانت عليه منذ ستة أو سبعة أعوام مضت.

إن التساؤل، بطبيعة الحال، هو ما إذا كان مفهوم "عملية حفظ السلام المتوسطة" مفهوما مفيدا. فهل الاستنتاجات السابقة على صحتها استنتاجات ذات دلالة هامة؟ إننا قد نطلع على بعض الحقائق المفيدة إذا قمنا بتقسيم ما هو موجود من عمليات حفظ السلام حسب الحجم.

إن قوة الأمم المتحدة للحماية تشكل الآن فئة قائمة بذاتها. فإذا ما أغفلنا أمر عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الآخذة في التلاشي السريع، وجدنا أن قوة الأمم المتحدة للحماية بتعدادها البالغ حوالي ٠٠٠ ٤٠ شخص، تشكل من حيث الحجم عملية أكبر كثيرا من المجموعة التالية من العمليات. وتتضمن المجموعة التالية هذه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، وكانت تضم حتى وقت قريب بعثة الأمم المتحدة في موزامبيق، وقوام كل منها حوالي ٠٠٠ ٥ شخص. أما قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت فقوام كل منها قرابة ٠٠٠ ١ شخص، والعمليات التسع الباقية يتراوح عدد كل منها بين بضع عشرات وبضع مئات من الأشخاص.

والآن، عندما نستبعد قوة الأمم المتحدة للحماية وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من العينة الاجمالية فإن تحليل الحجم المتغير لعمليات حفظ السلام يبدو مختلفا تماما فباستثناء هاتين العمليتين، يكون لدينا في الميدان فقط حوالي ٠٠٠ ٢٠ شخص في عمليات لحفظ السلام، ويكون متوسط حجم كل منها قد انخفض فعلا من حوالي ٠٠٠ ٢ فرد في عام ١٩٨٨ الى أقل من ٤٠٠ ١ اليوم.

ويقسم الأمين العام عمليات حفظ السلام من الناحية النوعية، فيما هو يحلل التغيرات في طبيعة الصراعات التي تعالجها. وثمة تغيير واحد هام هو الانتقال من الصراعات الدولية البحتة، التي كانت الشغل الشاغل لمجلس الأمن في سنوات سابقة، الى صراعات إما محلية كليا أو صراعات جاءت في أعقاب تفكك دولة أكبر.

وهذا النوع من النزاع ينطوي على خصائص مغايرة. فالمتخاصمون ليسوا مجرد جيوش محددة المعالم تواجه بعضها البعض على خط محدد تحديدا جيدا. بل على العكس، نجد مجموعات مسلحة غير محددة المعالم بوضوح وغير منسقة تنشط في مختلف أنحاء الإقليم، ولا تقاتل فقط أعداءها المسلحين، وإنما تنهب كذلك أو تهاجم رأسا السكان المدنيين.

وهذه الحالة تتطلب استجابة مختلفة وأكثر تعقيدا بكثير من جانب حماة السلم، وبالضرورة، ولاية مختلفة. والأمين العام يميز تمييزا هاما جدا بين عمليات حفظ السلم التقليدية وتلك المتعددة المهام. ففي العمليات ذات المهام المتعددة، هناك الكثير مما يتعين على حماة السلم أن يفعلوه: فبالاضافة الى مهمتهم التقليدية المتعلقة برصد المناطق العازلة وحالات وقف إطلاق النار، فإنهم يقدمون الإغاثة الإنسانية ويحمون العمليات الإنسانية التي تضطلع بها الوكالات الأخرى والمنظمات غير الحكومية، بل وربما والأكثر أهمية من ذلك، تزداد أهمية دورهم السياسي: فهم يعززون بطرق لا تحصى التنفيذ الميداني للتسوية التي يتم التوصل اليها على مائدة المؤتمر. وقائمة المهام المحددة قائمة طويلة حقا، والتقرير يسردها.

وهو يطرح مثاليين كبيرين على العمليات ذات المهام المتعددة: البوسنة والهرسك والصومال، ونلاحظ أن نجاح أولى هاتين العمليتين كان محدودا نوعا ما - فقد اقتصر النجاح حتى الآن أساسا على منع توسع القتال والتخفيف من حدته، بينما تعد العملية الثانية، من الناحية السياسية على الأقل عملية فاشلة الى حد كبير.

وعدم النجاح هذا ربما كان سببه بالفعل هو إثقال كاهل ولايات هذه العمليات بمهام تتطلب ضمنا استخدام القوة، مما يجعلها ولايات تستند الى منطق إنفاذ السلم بدلا من حفظ السلم. ويشير الأمين العام الى أن هذه المهام تضمنت حماية العمليات الإنسانية خلال الحرب المستمرة، وحماية السكان المدنيين في المناطق الآمنة، والضغط من أجل تحقيق المصالحة بخطى أسرع نوعا مما يطيق الأطراف.

وهذه نقاط بالغة الأهمية، وبما أن مجلس الأمن هو الذي يحدد ولايات عمليات حفظ السلم، وأن يكن ذلك بناء على توصية من الأمانة العامة، فإنها نقاط تستحق منا التفكير الجاد. لأنه من المحتمل ألا يكون من قبيل المصادفة أن هاتين العمليتين لحفظ السلم، اللتين هما على وجه التحديد أكبر العمليات واللتين تؤديان معا الى تبديل صورة الاحصاءات الإجمالية، هما عمليتان توفران من ناحية أوضح النماذج على العمليات ذات المهام المتعددة، وهما من الناحية الأخرى، عمليتان من أقل العمليات نجاحا. فإذا نظرنا الى الدروس التي تقدمها لنا وجدنا أننا نتطرق الى موضوع حدود الممكن في عمليات حفظ السلم. فالدرس المباشر الأول هو أن التمادي في زيادة حجم عملية حفظ السلم إنما يؤدي الى تناقص عائداتها. وما أعنيه هو أنه ليس بمقدور حتى أكبر عملية لحفظ السلم إنفاذ السلم، وقد يكون الإنفاذ مهمة تتجاوز تماما قدراتنا. وقد يصح فعلا أنه عندما تكون هناك حاجة للإنفاذ قد يتعين علينا أن نتطلع الى آلية اسناد المهمة الى مجموعات من الدول، على النحو الموجز في الفصل الفرعي المتعلق بإجراءات الإنفاذ.

ومع ذلك، فإن حفظ السلم يظل أداة أساسية من بين الأدوات العديدة الموضوعة تحت تصرفنا لحماية السلم والأمن، وهو الأداة التي يتم اللجوء إليها بأكثر مما يتم اللجوء الى غيرها والتي لدينا أوفر خبرة بها.

وما هي غاياتها؟ إننا إذا طرحنا جانبا قوة الأمم المتحدة للحماية وعملية الأمم المتحدة في الصومال بوصفهما حالتين خاصتين، نصل الى نتائج مختلطة. فلدينا الآن العمليات "التقليدية"، وهي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وهذه عمليات ظلت قائمة طوال ١٥ أو ٢٠ أو ٣٠ أو حتى ٤٥ سنة أو أكثر وهي تتصل بحالات استنفدت فيها الأمم المتحدة قواها وأفكارها، بل وقدرتها على المبادرة، وسيتوقف حدوث أي تغيير جديد فيها على الأرجح على أحداث خارجة عن سيطرة هذه المنظمة. إننا في حالة ترقب وانتظار. ولعل الأمين العام يذكرنا أيضا بأن المشكلات الدولية لا يمكن حلها بسرعة أو خلال وقت محدود. وينبغي ألا يغيب عن ناظرنا أن عملية حفظ السلم ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي وسيلة من أجل التوصل الى تسوية سلمية للصراع. وإذا كانت التسوية لا تلوح لنا بتاتا على الأفق، أفلن يحين الوقت أبدا لكي ننشد الرحال ونغادر المكان؟

أما العمليات الأحدث عهدا، فإن بعضها كان ناجحا بصورة واضحة - فعملية الأمم المتحدة في موزامبيق هي مثال رائع على ذلك، واسمحوا لي أن أشدد على أنها كانت بدورها عملية متعددة المهام بمعنى الكلمة - وبعضها الآخر ينتظر تسوية تتبدى لها معالم غائمة على الأفق. إن التفكير في هذه العمليات يبين بوضوح جلي نقطة هامة: وهي أنها جميعا مختلفة، وكل عملية منها فريدة في نوعها. وليست هناك أية عملية من عمليات السلم هذه قد أتمت حتى سنتها الرابعة، ونصفها تماما لم يتم سنتين من العمر. بل حتى ضمن هذه المجموعة، فإن تمكننا من تسجيل الإنجازات التي تحققت في السلفادور وناميبيا وكمبوديا، بالاضافة الى موزامبيق، هو في حد ذاته مبعث تشجيع وفخر.

اسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز الى بعض الأدوات المختلفة لتعزيز السلم والأمن التي وردت في التقرير.

إننا نتفق مع الأمين العام، وفي الواقع من لا يتفق معه؟ في أن الدبلوماسية الوقائية هي السبيل المفضل لحل نزاع يتخذ وجهة عنيفة. إن الطابع الداخلي لمعظم النزاعات هو بالطبع مثار صعوبة هنا. ونحن نشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي لجميع الدول أن تتقبل تلقائيا

المساعي الحميدة للأمم المتحدة، مهما كان بعدنا الحالي عن مراعاة هذا المبدأ. إن اللجوء الى المادة ٢ من الفقرة ٧ من الميثاق هو من وسائل الدعم القانوني لجهود الأمم المتحدة هذه. ومع ذلك يحدونا الأمل في أن تشكل الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان بحد ذاتها سببا وجيها كافيا لكي تتدخل الأمم المتحدة. إننا نوجه الأنظار الى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي وافقت على أن مبدأ عدم التدخل لا ينطبق على الحالات التي تؤثر على حماية حقوق الإنسان.

وبالنسبة للدبلوماسية الوقائية، يحتاج المرء، الى ما يمكن أن يسمى "الدبلوماسيون الوقائيون"، ولا يوجد من هؤلاء كثيرون. ولعل مما يثير الاهتمام أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعمل على إيجاد قاعدة بيانات عن الشخصيات المؤهلة والقادرة. وهذه فكرة قد ترى الأمم المتحدة اعتمادها، بل قد يصح أن تتعاون فيها مع منظمة الأمن والتعاون للاستفادة من مواردها.

لقد نوقش عدد من المسائل الهامة في الفصل الفرعي المتعلق بحفظ السلم. إننا نشعر بالإحباط إزاء نقص المعلومات، مع أننا نعترف بقيمة المعلومات التي توفرها الأمانة في كل مشاورة غير رسمية يجريها المجلس تقريبا. إلا أننا مازلنا نشعر بالحيرة في كل مرة نسمع فيها من مصادر أخرى، من الصحافة على سبيل المثال، بتطورات لها بوضوح تأثير على الحالة في الميدان، ولكن الأمانة العامة لا تجد نفسها في وضع يمكنها من أن تؤكدها أو تنفيها. إن الحاجة واضحة لتوثيق صحة البيانات توثيقا تاما، ولو أن المرء يتساءل: ألا يترك أحيانا إغفال الحقائق الهامة، ولو عن غير تعمد، نفس الأثر الذي يحدثه ذكر معلومات يتبين فيما بعد أنها كانت خاطئة؟

إن وحدة القيادة مبدأ يلقى مساندتنا القلبية. وهو شيء يؤيده الجميع كذلك. إذن أين المشكلة؟ وسنقدر إجراء تقييم للأسباب التي أدت الى خرقه في بعض الحالات. هل كان ذلك تعبيرا عن التأرجح في أهواء حكومة من الحكومات؟ هل كان نتيجة حساسية مفرطة تجاه الرأي العام المحلي؟ ومن له أن يقطع في مثل هذا الأمر سوى السياسي المحلي؟ أم هل يا ترى كان هذا مظهرا من مظاهر فقدان الثقة بالقيادة القائمة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل نحن نفعل كل ما يستطاع لنعين في مواقع القيادة من يندرجون فقط في عداد أرفع الجنود نوعية وأكثرهم احتراما على الصعيد العالمي؟

لقد أحطنا علما بملاحظات الأمين العام الواردة في هذا الفصل الفرعي، التي يستنكر فيها الميل المتزايد المزعوم لدى المجلس نحو ممارسة الإدارة على النطاق المصغر. وهناك ملاحظات انتقادية أخرى موجهة للمجلس وردت في أماكن أخرى من الوثيقة، ونحتفظ بحق مناقشة هذه المسائل الهامة في مناسبة أخرى.

ويتضمن الفصل الفرعي الخاص بنزع السلاح نقاطا بالغة الأهمية بشأن ما وصفه الأمين العام في حديث شخصي بأنه "نزع السلاح على النطاق الكلي": أي معالجة أسلحة التدمير الشامل. وحكومة بلادي حريصة على أن تكون طرفا في هذه الجهود، غير أننا نعتقد بوجود فرص أخرى أكثر ملاءمة لمناقشتها بصورة متعمقة. ومع ذلك، وللسجل، اسمحوا لي أن أشدد على الأهمية التي نوليها للمؤتمر القادم لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ المبكر.

وبالنسبة لنزع السلاح على النطاق المصغر، تؤيد حكومة بلادي الجهود الرامية للحد من تجارة الأسلحة. إن مواقف وسياسات بلادي منذ ١٩٩٠ معروفة جيدا. ويكفي أن نقول، بأن نزع السلاح على النطاق المصغر مسألة لا يمكن فصلها عن تجارة الأسلحة العالمية، بكل ما يترتب على ذلك من التعقيدات. ونحن نساهم بتقديم المعلومات الى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ونؤيد كذلك الجهود الرامية للتقليل من الإصابات المدنية الناتجة عن الألغام الأرضية، وقد اتخذنا خطوات وطنية هامة لتحقيق هذا الهدف.

أما فيما يتعلق بالجزاءات، فإن وضع معايير واضحة لفرضها ورفعها ربما كان أمرا مستحبا. ونحن نرى فرقا هنا بين الدور السياسي لوضع هذه المعايير في كل حالة على حدة، والدور التقني لتقرير ما إذا تم الوفاء بالمعايير. وينبغي لنا حقا أن نتجنب إعطاء انطباع بأن مجلس الأمن يعمل، إذا جاز التعبير، على تحريك الأهداف بينما اللعبة جارية، حتى ولو لم تتفق التطورات في البلد المستهدف مع توقعاتنا الأصلية.

إن الجزاءات هي في الواقع سيف ذو حدين. فلنقل بوضوح أن الجزاءات المستهدفة جيدا لها دور

هام تضطلع به. من جهة أخرى، على الرغم من أننا نعرف أنها غالبا ما تحث على تعبئة الموارد المحلية؛ وهي كثيرا ما تعزز الهدف السياسي المقصود بدلا من أن تضعفه في الأجل القصير على الأقل؛ وهي قد تثير عدم ثقة السكان بالمجتمع الدولي. والفجوات في نظام الجزاءات يترتب عليها آثار مضاعفة وضارة في فعاليتها عموما، ويمكن أن تفاقم من جوانبها غير المثمرة، وأن تفسح المجال أمام ايجاد سبل بارعة لتجنب الدور المقصود منها.

إن الأثر المترتب على الجزاءات في البلدان الثالثة هو الأثر الجانبي غير العادل إلى أقصى درجة. وليس من الممكن ايجاد حجة لتبرير معاناة بلد ثالث ناجمة عن قربه الجغرافي. ومع ذلك، نحن لا نعرف، بصراحة، حلا بسيطا، وممتنون للأمين العام على جهوده، على الرغم من أنها عديمة الجدوى حتى الآن، في اكتشاف بعض السبل الجديدة.

وعلى الرغم من بعض الشكوك التي تساورنا جميعا في فعالية الجزاءات وأثرها على قطاعات السكان المدنيين المعرضة للخطر، فهي مع ذلك واحدة من الأدوات القليلة جدا المتاحة لنا. ونحن، مع ذلك، نؤيد إلى حد بعيد توصيات الأمين العام الواردة في الفقرة ٧٥ من تقريره.

وفي فصل مستقل، يبحث الأمين العام التعاون مع المنظمات الإقليمية. والشكلان من أشكال هذا التعاون هما الوزع المشترك والعمليات المشتركة. ووفد بلدي مأخوذ بصورة خاصة بالمبادئ الأربعة التي أكد عليها من أجل هذا التعاون، عنيت إنشاء آليات للتشاور متفق عليها؛ واحترام صدارة الأمم المتحدة؛ وتحديد تقسيم العمل بوضوح؛ والاحتفاظ بالاتساق، على سبيل المثال، في المعايير المتعلقة بعمليات حفظ السلم.

وفي مكان آخر من الوثيقة، يبحث الأمين العام بطريقة جديدة الأعمال الإنفاذية من قبل مجموعة من الدول. واستذكار الحرب في كوريا يذكرنا على نحو مفيد بأن هذه الفكرة لم تكتشف مؤخرا، على الرغم من أنها طبقت حديثا. وما نوصي به هو بعض التفكير في ما إذا كان ينبغي للمبادئ نفسها أو المبادئ المشابهة التي تطبق على التعاون في حفظ السلم بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ألا تطبق بوضوح أيضا بين الأمم المتحدة ومجموعات الدول المخصصة الموكول إليها الإنفاذ.

وفي هذا الصدد، نود أن نرى مبدأ اضافيا يتم التأكيد عليه وهو مبدأ الشفافية. وينبغي هنا إيلاء الاعتبار لعاملين. أولا، هناك حاجة إلى المعلومات العادية التي توفرها مصادر الأمم المتحدة بشأن أداء المنظمة الإقليمية أو مجموعة الدول، والمعلومات التي تولي عناية خاصة لنزاهة من يقوم بالإنفاذ. والعامل الثاني هو الحاجة إلى معلومات مستكملة توفرها المنظمة الإقليمية أو مجموعة الدول نفسها لمجلس الأمن. وهذان المبدآن يحترمان اليوم إلى حد بعيد، ولكن نود أن نراهما بحق جزءا مكملا وروتينيا من صنعنا للقرار.

في الختام، اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام وفريقه على الوثيقة المميزة التي قدماها. إن عدم تناول كل جانب منها يدل على مدى ثرائها، وليس عدم اهتمام من جانبنا. ومجلس الأمن الذي يتصدى كل يوم للحرائق المندلعة في العالم، نادرا ما يكون لديه الوقت أو الفرصة للجلوس والتأمل بالصورة الأوسع نطاقا. فالأمر الملح يدفع عادة الأمر الهام بعيدا عن جدول أعمالنا. والوثيقة التي ننافشها اليوم توفر لنا بدقة الصورة الهامة والأوسع نطاقا، وأنا متأكد من أننا سنعمل بها لفترة طويلة مقبلة.

اسمحوا لي في هذه المرحلة أن أعرب أيضا عن تقديري لآلاف الرجال والنساء الذي سمح عملهم المتفاني للأمين العام بأن يلاحظ أنه

> "شهدت السنوات القليلة الماضية من التقدم في استخدام الأمم المتحدة فيما أريد لها أصلا أن تستخدم فيه ما يفوق ما كان يمكن للكثيرين أن يتنبأوا به". (S/1995/1، الفقرة ١٠٥)،

وأن أحيي بخاصة الذين ضحوا بحياتهم في هذا الجهد.

السيد أوباليجورو (رواندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يشيد بالأمين العام على إعداده "ملحق خطة للسلام" الذي يتصف بالافادة والحفز والتشجيع. ونود أيضا أن نعرب عن تضامننا مع شعب اليابان، وأن نقدم تعازينا له على معاناته نتيجة للكارثة التي خلفها الزلزال في بلده.

بعد نهاية الحرب الباردة، أملت بلدان افريقية عديدة في أن العصر الجديد من الوفاق السياسي سيفتح آفاقا جديدة أمامها. وبينما كان النظام الجغرافي السياسي الجديد آخذ في التكوين، أدركنا أننا وقعنا في وهم آخر. ومن المفيد بالذكر أن بعض البلدان وقعت ضحية لهذا السيناريو السياسي الجديد.

إن بلدنا، بعد الإبادة الجماعية التي تعرض لها، يواجه تحديا لا مثيل له في تاريخه. فنحن نوافق تماما على فكرة الأمين العام ونؤيدها، وهي الفكرة التي تتناول مفهوم بناء السلم لأنها ذات صلة تماما بوضعنا الراهن. وإننا حاليا نواجه مشاكل هائلة تتعلق بإعادة الإعمار، والتأهيل، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، وشغلنا الأكبر يتمثل في مصالحة الشعب الرواندي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدرك أنه إذا أراد تعزيز السلم والاستقرار والازدهار في البلدان النامية، ينبغي للجهود التي يبذلها أن تستهدف تعزيز وتوطيد أعمدة عوامل من قبيل الوحدة، والعدالة، والرفاه الاجتماعي في البلدان النامية. وحكومتنا عاقدة العزم على التحرك قدما وقيادة شعبها إلى المستقبل الأكثر اشعاعا وسلما وازدهارا ضمن ما توفره لها الإمكانات التنظيمية الحالية المحدودة والبنية التحتية الاقتصادية.

ويود بلدنا أن ينقل تقديره إلى جميع البلدان التي تسهم بقوات، لا سيما القوات المتمركزة حاليا في أراضينا. ونظرا لأن بلدنا مستفيد من هذه المساعدة، نعتقد أنه من المفيد تقديم اقتراح أساسي لجميع البلدان المساهمة بقوات. ونود أن نعرب عن قلقنا إزاء الافتقار إلى الحوار بين البلدان المساهمة بقوات والأطراف المعنية بأنشطة حفظ السلم. وكما يشير إليه الأمين العام، فإن التغلب على عزوف البلدان التي هي طرف في الصراع الذي ترغب الأمم المتحدة في أن تتدخل فيه أمر أكثر من ضروري. لذلك، فإن الحوار ينبغي تشجيعه بين جميع الأطراف المعنية، إما مباشرة أو بشكل غير مباشر، بغية تحقيق تجانس بين أنشطة حفظ السلم.

ويشعر وفد بلدي أنه بعد الإبادة الجماعية المروعة التي عانى منها بلدنا، ينبغي للأمم المتحدة أن تثمن أحد أهم الدروس وأكثرها قيمة التي تعلمتها في ٥٠ سنة من أنشطتها. ونحن نأسف لأن نؤكد مجددا وباستمرار على مطالباتنا، بينما نذكر للمرة العاشرة قرارا لمجلس الأمن في شهر نيسان/ابريل من العام الماضي القاضي بتخفيض عدد أفراد قوات الأمم المتحدة في اللحظات الأكثر حسما وإثارة واحتياجا وعجزا من تاريخ بلدنا. ومن المحزن ذكر هذا التناقض أي أن مجلس الأمن نفسه الذي قرر سحب قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم قام بعد شهر واحد، بإعادة النظر في موقفه مقترحا إعادة وزع قواته في رواندا. أما الجدول الزمني فلم يكن للأسف إلى جانب الأمم المتحدة. ولم تكن الأمم المتحدة قادرة على التدخل بطريقة سريعة وصحيحة وفعالة في الوقت الذي كانت تزهق فيه آلاف الأرواح البشرية.

في الختام، نود أن نذكر وجهة نظر الأمين العام بشأن موضوع "نزع السلاح على نطاق صغير". وعلى الرغم من أن بلدنا يتمسك بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن أوجه قلقنا وشواغلنا إزاء هذه المسألة موجهة توجيها مختلفا. إننا نشعر بالجزع إزاء حجم تجارة الأسلحة الخفيفة التي هي تهديد رئيسي لأمن معظم البلدان الافريقية النامية. ونود ألا نسهب في الكلام على هذه المسألة، لكن تقييمنا الذي أجريناه ببالغ الحذر والواقعية يفيد بأن باستطاعة هذه الأسلحة أن تسبب كارثة يمكن مقارنتها بالآثار الخطيرة المترتبة على انفجار نووي، فهذه الأسلحة قد سببت في بلدي إبادة جماعية، نجم عنها مقتل مليون نسمة في ثلاثة أشهر فقط وهو رقم قياسي عالمي لضراوة المجازر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أدلي ببيان الآن بصفتي ممثل جمهورية الأرجنتين.

تشكر حكومتي الأمين العام على إعداده وتقديمه ورقة الموقف الواردة في الوثيقة S/1995/1 المعنونة "ملحق لخطة للسلام".

هذه الوثيقة حسنة التوقيت بقدر ما هي جيدة الإعداد. وهي منشطة للأفكار بقدر ما هي حافزة عليها. وهي بالضبط الوثيقة التي نحتاج إليها في هذه الفترة الانتقالية التي تقتضي الحكمة فيها أن نتوقف - رغم الاستعجال - ونفكر في النتائج والتجارب، ومن ثم نؤكد مسارنا أو نصححه.

وكما يتضح من اجتماع اليوم، فإن مجلس الأمن يبدأ مهمة مناقشة وتحليل ستستغرق بعض الوقت،

وفقا لاجراءات المجلس في هذا الصدد، ونأمل أن تسفر عن التعريفات والتعديلات اللازمة.

ومع ذلك، يعلّق وفدي أهمية خاصة على هذا الاجتماع، لأننا نعتقد أن فرصة الاستماع إلى آراء الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي ليست أعضاء في مجلس الأمن في الوقت الراهن، ممارسة سيستفيد منها الجميع.

وفي هذه المناسبة، نود أن نعرب عن آرائنا الأولية بشأن بعض من المسائل العديدة التي أشار إليها الأمين العام. ولا نعتزم أن نجري تحليلا شاملا أو نعالج جميع الموضوعات التي يتناولها التقرير، فخلال هذه العملية التي تبدأ اليوم سيتاح لنا الوقت الكافي والفرصة للقيام بذلك. ومع ذلك، نود أن نشير الآن إلى بعض المسائل التي نرى أنها بصفة خاصة تستدعي بعض التعقيبات الآن.

صحيح أننا، كما يقول الأمين العام، نمر بفترة انتقالية وصفها في تقريره بشكل واف في الفصل الثاني المتعلق بالتغييرات الكمية والنوعية التي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة. إلا أننا نود أن نوضح أن هناك اختلافا بين الانتقال غير المنظم والانتقال المتروى فيه، وهو الانتقال الذي يدعو إليه. وهو نفس نوع الاختلاف بين البرق والمصباح: فكلاهما يضيء، ولكن الأول سريع الزوال وخطر وغير أهل للثقة على حين أن الثاني ثابت ومأمون وبالقطع يمكن التنبؤ به. وهذا هو السبب في أن الرسالة التي يوجهها إلينا الأمين العام جاءت في وقتها. وهو أيضا السبب في وجود حاجة إلى النقاش الذي نبدأه الآن حول هذه المبادرة.

كما أنه من الصحيح تماما أن علينا أن نتخذ قرارات قد يكون بعضها صعبا، ولكن هذا هو المعتاد دائما، وإلا ستثور الشكوك حول نضج التزامات الدول الأعضاء تجاه المنظمة. وسنعود إلى هذه المسألة فيما بعد.

وتثير قلقنا إشارة الأمين العام إلى الأنواع الجديدة من المنازعات التي تقوم داخل الدول والتي يتعين على منظمتنا أن تتصدى لها بالحزم المطلوب، وإلى حقيقة أن المدنيين هم "أول ضحاياها وفي الغالب هدفها الرئيسي". (S/1995/1، الفقرة ١٢)

وهذا نداء عال وواضح لا يمكن تجاهله لأن الأمر هنا ينطوي على الدفاع المباشر عن الانسان وكرامته ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي أمام عظم المشكلة التي يصفها الأمين العام والتي تكمن في لب القانون الانساني. ولكن ينتابنا شعور حزين بأننا على الرغم من هذا التأكيد القاطع والدقيق، ضللنا الطريق إلى الحضارة. وعلينا أن نبدأ فورا في بذل جهد لتقويم هذا الوضع.

ويسرنا بشكل خاص الفصل الثالث من ورقة الأمين العام، المتعلق بوسائل صون السلم والأمن.

وفيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية نود أن نشير إلى الجهود المبذولة والتقدم المحرز في السنوات القليلة الماضية.

إن إعادة تشكيل إدارة الشؤون السياسية كانت أمرا حكيما تماما. وقد أصبح في الامكان الآن أن نتابع التوترات التي يمكن أن تؤدي إلى أزمات إقليمية أو دولية متابعة وثيقة ودقيقة أكثر من ذي قبل. فمن الحكمة دائما أن نمنع أو نوقف النزاعات قبل أن تندلع. كما أن هذا، بوجه عام، هو أفضل سبيل للاستفادة من الموارد الهزيلة المتاحة.

في بعض الأحيان يكون الغرور أو انعدام الثقة أو المصالح الأنانية أو الوقتية سببا في عزوف الناس اليوم عن طلب وقبول تعاون منظمتنا المفيد. ومع ذلك، فدون موافقة الأطراف المتناحرة لا يمكن للأمم المتحدة أن تفعل شيئا يذكر لمنع الصراعات. وهذا ما يجعلنا نشجع الأمين العام على المثابرة على الطريق المرسوم في هذا الفصل، على الرغم من الصعوبات أو العقبات التي قد يواجهها.

وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى الحلول المالية المقترحة، وبخاصة تلك المتعلقة بالبعثات الميدانية الصغيرة التي هي صغيرة في حجمها ولكن جدواها بعيدة كل البعد عن أن تكون صغيرة.

وكرأي أولي نميل إلى اختيار البديل المتعلق باستخدام الاعتمادات الحالية للأنشطة غير المتوقعة

والأنشطة غير العادية فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية. ونعتقد أنه قد يكون من الملائم في مرحلة لاحقة تخصيص باب في الميزانية للأنشطة المتصلة بالدبلوماسية الوقائية. ولكننا بالطبع لا نريد بهذه الطريقة التقليل من الموارد المالية المخصصة اليوم للأنشطة الاجتماعية أو الأنشطة المتصلة بتعزيز التنمية.

وفيما يتعلق بصون السلم فإن إعادة التأكيد بشكل قاطع على الفلسفة التقليدية في هذا الشأن تتسم بأهمية فائقة. فمنطق السلم له ثمن. ومن الواضح اليوم أن نسيانه أو إغفاله لا يجعلنا نضل الطريق فحسب بل إنه أيضا يؤدي بنا إلى المهالك.

وموافقة الأطراف والحياد والامتناع عن استعمال القوة هي الدعائم الرئيسية الثلاث لهذه الفلسفة التقليدية. ولكن في غياب التقيد الصارم والمخلص بهذه الدعائم، سيغيب عن نظرنا الحد الأدنى من المرونة الذي لا غنى عنه لانقاذ الأرواح أو حمايتها، وبخاصة أرواح المدنيين أو الذين يعرضون أنفسهم للخطر بكل سخاء في سبيل أن تكمل منظمتنا رسالتها، أو من أجل أن تصل المساعدة الانسانية إلى من يعانون من نتائج الحرب. وواجبنا أن نعرب لهم عن امتناننا وعرفاننا على العمل الذي أنجزوه والجهود التي بذلوها.

ونوافق على أننا في هذه الأوقات الحرجة لا يمكننا، بشكل عام، أن نفرض عمليات حفظ السلم. فهذه بدائل تقنية، وتدابير لا نلجأ إليها إلا كملاذ أخير بعد أن تفشل كل الجهود الأخرى.

ونعتقد أن آلية التشاور بين مجلس الأمن والأمانة العامة آلية مرنة. ولكن التحسينات أمر مطلوب في كل الأوقات، وبوجه خاص، لا يمكن الاستغناء عن التشاطر الأفقي للمعلومات مع جميع الوفود، في الوقت المناسب، فيما يتعلق بعملية صنع القرارات السياسية في مجلس الأمن.

وأود هنا أن أشير إلى أن مجلس الأمن لا يضطلع بكل مسؤولياته باتخاذ قرارات ببدء أو إنهاء عمليات حفظ السلم. ويجب ألا ننساق وراء عادة الدخول في التفاصيل. ويجب أن نكون مطلعين على النحو الواجب وبشكل دائم على تطور عمليات حفظ السلم، وبالذات تلك العمليات التي بسبب نطاقها وتعقدها، تكون متعددة الأوجه أو تتطلب مشاركة كتائب كبيرة من الأفراد تتعرض لظروف متغيرة وأخطار متواترة.

إن ميثاق الأمم المتحدة، في المادة ٤١، يكلف مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية - وأكرر: المسؤولية الرئيسية - عن صون السلم والأمن الدوليين. ويوضح أن الأعمال المتوقعة من هذه الهيئة يجب أن تكون سريعة وفعالة. وهذا وارد على نحو جلي وواضح. فطبيعة مهمة المجلس ذاتها تقتضي هذا، ولكن لن تكون هناك سرعة أو فعالية ما لم يوجد تنسيق ولهذا فإن التدفق الثابت والمستمر للمعلومات أمر لا غنى عنه - وأكرر لا غنى عنه - للجهود الجماعية التي يبذلها مجلس الأمن.

نؤكد أيضا على التنفيذ المنهجي للمشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة - مما أصبح حقا جزءا من روتين منظمتنا.

وحكومات البلدان المساهمة بالقوات في عمليات الأمم المتحدة، بما يقتضي ذلك من نبل، لها الحق والمسؤولية في أن يسمع صوتها وفي أن تعلم، على أساس منتظم، بالتطورات العسكرية والسياسية المتصلة بالعملية التي تشارك فيها. ويجب أن تتمكن في جميع الأوقات من إعلام شعوبها بالتقدم الذي تحرزه العمليات التي تشارك فيها.

والوحدة في سلسلة القيادة هي ولا شك مبدأ جوهري آخر في كفالة نجاح عمليات حفظ السلام هذه. وتتزايد أهمية هذه المسألة في تناسب مباشر مع الأخطار والمجازفات التي تكتنف المهام المضطلع بها.

وفيما يتعلق بالقوات الاحتياطية، كانت جمهورية الأرجنتين من البلدان الأولى التي استقبلت بعثة الأمين العام المسؤولة عن تناول هذه المسألة، وكنا من بين الدول الأعضاء الـ ٣٥ الأولى التي التزمت التزاما قاطعا بتخصيص موارد ووحدات تحقيقا لهذه الغاية.

وفيما يتعلق بالاقتراح الرامي الى تكوين قوة للرد السريع، تكون بمثابة احتياطي استراتيجي لمجلس الأمن، نرى أن هذه مبادرة مثيرة للاهتمام وتستأهل الدراسة المتأنية من جميع جوانبها، دون استبعاد عناصر الشرطة التي يمكن دمجها فيها.

لننتقل الآن الى الفصل الخاص ببناء السلم بعد انتهاء الصراع. يجب أن نفهم أن هناك بعد انتهاء أي صراع مسائل اجتماعية - اقتصادية وانسانية يجب معالجتها أو حلها إذا أردنا إقرار سلم دائم، والتوطيد المتوسط والطويل الأجل للجهود العسكرية الجارية يتوقف على النجاح في إعادة التعمير وإعادة التأهيل. ويجب أن نتمكن من التعويل على توفر الموارد اللازمة وكفالة أقصى قدر من الاستفادة منها. وثمة مثال هو الدور المركزي الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأزمة الهايتية، عندما تمكن ابان عودة الرئيس أريستيد من استئناف أنشطته في ذلك البلد. وهو مسؤول الآن عن تنسيق وتشجيع جميع المساعدات التقنية المتعددة الأطراف ومعظم المساعدات الثنائية في هذه المرحلة الجديدة من استعادة الديمقراطية.

ووفقا للظروف المهيأة، يمكن لهذا أن ينطوي على توزيع مهام المساعدات التقنية والاقتصادية والمالية على مختلف المستويات: تطوير المؤسسات التي لا غنى عنها لإعمال الديمقراطية؛ واحترام حقوق الانسان، والمهام المتصلة بالصحة والتعليم والبيئة والعدالة عندما تتعلق ببناء السلم.

وفي هذا الصدد، بناء على مبادرة اتخذها بلدي، رفع المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رقم التخطيط الارشادي لهايتي الى المستوى الذي كان عليه قبل التخفيض الأخير للميزانية الذي بلغ ٣٠ في المائة، والذي أثر على جميع الدول الأعضاء. وهذا في رأينا من الأمثلة على إكمال القرارات الاقتصادية والسياسية بعضها لبعض. وهو مثال على الاستمرارية اللازمة في إطار استراتيجية التنمية الانسانية المستدامة في مرحلة ما بعد الصراع.

وفي الوقت ذاته، نود أن نشير الى الاحتمال الكامن في قرار الجمعية العامة الأخير ١٣٩/٤٩ باء، فيما يتعلق بمشاركة "الخوذات البيضاء" كمتطوعين في أنشطة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانسانية. وهذا على أساس الفهم أن هذه المبادرة ستجعل من الممكن توجيه كل الطاقة التي يمكن تعبئتها في القطاع الخاص صوب جهود حفظ السلام. وننتظر بشغف الاقتراحات المطلوبة من الأمين العام بشأن تنفيذ هذه الآلية.

وأخيرا، نود أن ننوه بالخبرة الممتازة المكتسبة عبر السنوات القليلة الماضية فيما يتصل بتقديم المساعدة في العمليات الانتخابية. وقد جعل هذا ممكنا الحسم الوئامي للصراعات التي كان يمكن أن تستمر الى ما لا نهاية. وفي فترة ما بعد انتهاء الصراع، تم مؤخرا اكتساب خبرة قيمة، وهي خبرة يمكن بناء الكثير عليها.

أما فيما يتعلق بالتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية، منذ تعميم خطة السلام كان هناك عدد من حالات تقسيم المهام بين منظمتنا والمنظمات الاقليمية من مختلف المستويات والأنماط. ومع أن المسألة الآن مسألة سرد للخبرات المكتسبة، فإننا نود أن نقول أن النتائج كانت عموما ايجابية وأنه يتعين علينا أن نشجع استمرار وتعزيز هذه الخبرات. ولا نود أن نضع مبادئ توجيهية صارمة لطرائق هذا التعاون، ولكننا نود أن نشير الى أهمية المبادئ التي حددها الأمين العام في الفقرة ٨٦ من ملحقه. ونحن على اقناع بأنه يجب تقييم هذه المبادئ وتطبيقها على أساس كل حالة بمفردها، بما أن مواضيع هذا التعاون قد تتباين تباينا صارخا، وفقا للظروف، كما شهدنا.

وإذا كان الصراع تحت الاشراف المباشر للمجلس، فمن الواضح أن أهم جزء من إدارة الصراع يقع على عاتق المجلس ذاته، وأن توزيع المهام وتقسيم وتنسيق الأعمال والمسؤوليات تقع كلها ضمن نطاق قرارات مجلس الأمن. ويجب أن نضع في اعتبارنا عدم توفر التماثل - في بعض الأحيان - بين الاجراءات في الهيئات السياسية لمختلف المنظمات الدولية، ومحاولة تحقيق اتساقها. وينسحب ذات الشيء على قدرة الهيئات الاقليمية على الاستجابة؛ والموارد والمعلومات المتوفرة لديها، والفترة التي تستغرقها الأزمة، بناء على المكان الذي تحدث فيه.

وفيما يتصل بنزع السلاح، يود وفدي أن يدلي ببعض التعليقات. ترى الأرجنتين أنه منذ اجتماع القمة الذي عقده المجلس في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، أحرز تقدم ملموس في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد التسلح. وقد حان الوقت للتأكيد من جديد على أن انتشار أسلحة التدمير الشامل تهديد للسلم والأمن الدوليين الواقعين ضمن اختصاص هذا المجلس. وتعلق حكومة الأرجنتين أهمية خاصة على

مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولقد صادق مجلس الأمة على المعاهدة في القرار ٤٤٨-٢٤، ويجري الآن ايداع صكوك المصادقة عليها.

ويوافق وفدي موافقة تامة على المبادئ التوجيهية التي وضعها الأمين العام بشأن ما يسمى "نزع السلاح على نطاق صغير". وهذا يمكن أن يؤدي دورا مركزيا في منع حدوث العديد من الصراعات. ونحن على اقتناع بأن انتشار الأسلحة الخفيفة في جميع أرجاء العالم والاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة يمثلان تحديا معقدا يجب أن يتصدى له المجتمع الدولي على الفور.

وبالنسبة لانتشار الألغام المضادة للأفراد، نود أن نكرر أن بلدي، الذي يتشاطر القلق المتزايد مع المجتمع الدولي، قد أعلن عن وقف مدته خمسة أعوام لتصديرها وبيعها ونقلها. ولهذا فإننا نؤيد انشاء نظام دائم للقضاء على هذه الأسلحة.

أود أن أشير الآن بايجاز الى الجزاءات الاقتصادية، وهي أداة قديمة قدم العلاقات الدولية نفسها، منذ أن استخدمها بيريكليس ذاته لأول مرة، في عام ٤٣٢ قبل الميلاد، في قانونه الشهير "ميغاريا". والأمر الرئيسي الذي ينبغي تذكره الآن هو أنها توجد بالتحديد في المادة ٤١ من الميثاق باعتبارها أداة متاحة لمجلس الأمن. لقد استخدمت بنجاح في بعض الأحيان، كما كان الحال بالنسبة لجنوب روديسيا وفيما بعد في جنوب افريقيا. ولكن، منذ عام ١٩٩٠، فرض مجلس الأمن جزاءات اقتصادية من مختلف الأشكال بصورة متكررة، وقد أظهرت التجارب الأخيرة، كما يقترح الأمين العام في تقريره، أنه يجب أن تجري دراسة متعمقة للطريقة التي طبقت الجزاءات بها.

إن حالة هايتي، ضمن جملة حالات، مثال على ذلك. فمن ناحية، حسنت الجزاءات تدريجيا، دون أن تفقد فعاليتها، وذلك في محاولة لتركيزها على المسؤولين في حكومة الأمر الواقع. وفي الوقت ذاته، تم تخطيط تدابير فعالة للتحكم بأثرها على الحالة الانسانية وكفالة مؤن الأغذية والأدوية.

وترى حكومة الأرجنتين أن الجزاءات ينبغي ألا تستخدم إلا في حالات استثنائية وأن تفسر تفسيرا ضيقا، لأنها أداة للردع أو القسر، وليست عقابا.

ولقد حان وقت استعراض اجراءات لجان الجزاءات والعمليات التي ينطوي عليها تجديد الجزاءات. ويتعين علينا أن ننظر في الاستعراض الدوري لمختلف أنظمة الجزاءات بغية جعلها تتماشى مع الصراعات التي أدت الى فرضها.

وهي، في الوقت ذاته، أداة مفيدة متاحة للمجتمع الدولي. فيمكن للجزاءات، حتى لو كان ذلك بسبب وصمتها، أن تمنع أو تؤجل استخدام تدبير أكثر خطورة: القوة العسكرية، التي ينبغي ألا نلجأ إليها إلا كملاذ أخير. ولذلك، يجب استخدام الجزاءات الاقتصادية كأداة مرنة، تتكيف مع سمات الحالة الخاصة، ويمكن تعديلها عندما تتحقق الأهداف السياسية التي يضعها مجلس الأمن.

إن إدارة الجزاءات تتطلب دوما مزيجا صعبا من الفطنة والمعقولية والصلابة. ولكي تكون فعالة يجب أن تتسم بالدقة المتناهية وأن تصمم خصيصا بصورة متأنية للتقليل من إمكانية الحاق أضرار لا داعي لها أو زيادة مقاومة الذين تفرض عليهم. ويجب تطبيقها من جانب المجتمع الدولي بأسره، وبلا استثناء وبنفس المعايير. وفضلا عن ذلك، يجب أن نتمكن، من خلال أقصر فترة ممكنة من الوقت الذي يمكن فيه أن تؤدي مفعولها، من تقييم نتائجها وفعاليتها.

وينبغي أن نشير إلى أن استخدام الجزاءات لم يتم بعد مزجه ببديل اللجوء في نفس الوقت إلى الحوافز، حتى يتضافر الجزاء والعقاب في خطط السياسة المتماسكة الرامية إلى التأثير على السلوك الذي يهدد السلم والأمن الدوليين أو تعديله. وهذا البديل يحمل في ثناياه إمكانيات كبيرة ويفتح مجالات واسعة للتفكير في إثراء الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي لجعل عمله أكثر فعالية، وسياساته أقل ثقلا.

إن إعطاء الأمم المتحدة الموارد اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها بوصفها المؤسسة المركزية في إدارة العلاقات الدولية مسؤولية ملقاة على عاتق الجميع. وسيساهم تحقيق هذا الهدف إسهاما كبيرا في توطيد السلم في العالم وسيعزز أيضا مصداقية المنظمة.

ويجب أن نكرر ـ بسبب المبالغ الكبيرة من الأموال المستحقة للأمم المتحدة ـ وإن كان ذلك الوجوب واضحا أنه لا يمكن القيام بعملية فعالة دون وفاء الدول الأعضاء بمسؤولياتها المالية، وفقا لالتزاماتها الواضحة بموجب الميثاق.

وفيما يتعلق بالأزمة المالية التي تضر بنا، أود أن أقول إنه ينبغي لنا ألا نتنصل من مسؤولياتنا. وسنواصل العمل بدأب في إطار الجمعية العامة للرد على مبادرة الأمين العام الحسنة التوقيت ولمحاولة إيجاد حلول دائمة ومناسبة. وما دامت بعض الدول الأعضاء متأخرة في دفع أنصبتها، فإن إمكانيات الأمم المتحدة الكبيرة في ميداني السلم والتنمية لن تتحقق أبدا. والأسوأ من ذلك، سيواصل المجتمع الدولي إرسال إشارة سلبية عن الأمم المتحدة، بعدم وجود التزام حقيقي بالمُثل والمبادئ التي كانت مصدر إلهام إنشائها قبل نصف قرن.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره الممتاز المعنون "ملحق لخطة للسلام: ورقة موقف مقدمة من الأمين العام بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة". إن هذه الوثيقة الهامة تقدم عونا في حينه للمجلس وللجمعية العامة للتمعن في جميع جوانب أهداف صون السلم والأمن الدوليين ووسائله. إنها تكمل الإسهام الهام لـ "خطة للسلام"، التي تبقى أساسا مفيدا للتفكير من جانب الدول الأعضاء.

إن تقرير الأمين العام يؤكد بحق أهمية الدبلوماسية الوقائية وبناء السلم بعد انتهاء الصراع. وهو يؤكد أن مفهوم حفظ السلم، وخاصة في صورة عمليات حفظ السلم، أداة لا بديل لها، وأن هناك حاجة إلى تحسين القدرة على الوزع السريع لقوات الأمم المتحدة. وهو يراعي مختلف جوانب اللجوء إلى التدابير الانفاذية، العسكرية وغير العسكرية على السواء، ويدعو إلى الحذر في هذا الشأن. وفي جميع هذه الميادين، أكد الأمين العام على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

إن اللجوء إلى أساليب الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام أفضل وسيلة لمنع نشوب الصراعات وتجنب الحالات التي يضطر فيها مجلس الأمن إلى أن يقرر الشروع بعملية لحفظ السلام. ويشمل منع نشوب الصراعات تقديم المساعدة للبلدان التي تحرز التقدم صوب الديمقراطية، ورصد الانتخابات. وإن إعمال حقوق الإنسان وحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات، واحترام هذه الحقوق، علاوة على اتخاذ التدابير للنهوض بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، تشكل عناصر أساسية أخرى لمنع نشوب الصراعات.

إننا نولي أهمية خاصة للدبلوماسية الوقائية. ونحن نؤيد تكثيف الجهود وتحسين تكاملها بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بغية القيام بصورة أفضل بتحديد الأوضاع التي قد تؤدي إلى نشوب الصراعات.

كما نؤيد المبادرات التي اتخذها عدد من البلدان، بما فيها البلدان الأوروبية، التي زودت الأمين العام بقائمة بأسماء الأشخاص والخبراء والمصادر التي من شأنها أن تساعد الأمانة العامة في الاضطلاع ببعثات تقصي الحقائق أو الوساطة أو المساعي الحميدة في مختلف مناطق العالم التي قد تنشأ فيها نزاعات أو تزداد تفاقما. إننا نؤيد اقتراح الأمين العام بأن الأشخاص المنتقين ينبغي أن يكونوا على استعداد للقيام ببعثات طويلة الأمد. ونؤيد أيضا الجهود المبذولة لضمان التمويل المنتظم للدبلوماسية الوقائية وبعثات صنع السلام. ومن خلال تعزيز الموارد البشرية والمادية المتاحة لأنشطة الدبلوماسية الوقائية التي تقوم بها الأمم المتحدة، بإمكاننا أن نعزز ثقة المجتمع الدولي بقدرة المنظمة في هذا الميدان وأن نساعد على الاستفادة بشكل أفضل من الموارد المتاحة للأمم المتحدة ككل.

وأود أن انتهز هذه الفرصة لأذكر بتأييد الاتحاد الأوروبي لوزع القوات الوقائي، بما في ذلك تمركزهم على جانب واحد من الحدود بغية المساعدة على تحقيق الاستقرار في أية حالة متوترة، عندما لا يمكن الحصول على قبول جميع الحكومات المعنية. وينبغي استخدام الوزع الوقائي، كما هو الحال في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، في الحالات الأخرى أيضا، كلما رأينا ذلك مفيدا وممكنا.

وفي الحالات التي لا غنى فيها عن عملية لحفظ السلام، نعتقد أن من المسوغ والمفيد أن يكون للأمم المتحدة وجود في الساحة من أجل ضمان متابعة عملها بطريقة تسهم في استعادة السلم بصورة دائمة من خلال التدعيم المنسق في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والانتخابية والإنسانية، وحقوق الإنسان. وقد ثبتت نجاح هذه الطريقة في مناسبات كثيرة، وخاصة في ناميبيا وكمبوديا. ويجدر بنا اتباعها، كما هو مزمع في السلفادور وموزامبيق. وفي الحقيقة، سيكون من الصعب أن نفهم انسحاب الأمم المتحدة دون اتخاذ التدابير الرامية إلى تحقيق النتائج، بعد أن تبذل قدرا كبيرا من الجهود في عملية قد تكون شاقة ومعقدة ومكلفة. وقد تكون أنشطة بناء السلام مفيدة أيضا، دون وزع عملية لحفظ السلام، لمنع نشوب الصراع أو معالجة آثاره.

ويمكن تخطيط هذه التدابير منذ البداية في الولايات أو الاتفاقات السياسية بين الأطراف قبل بدء عملية أو خلال تنفيذها. وفي كل الأحوال، ينبغي تخطيط نقل مهام بناء السلام إلى الهيئات المختصة في إطار عملية لحفظ السلم وتنظيمه. ونحن نعتقد أن من الضروري أن تكون هناك مرحلة انتقالية فاصلة بين عملية تجري تحت رعاية مجلس الأمن والإجراءات التي تقع في نطاق مسؤوليات الأجزاء الأخرى من منظومة الأمم المتحدة، من أجل الحفاظ على وجود منطق سياسي في تنفيذ تدابير تحقيق الاستقرار.

إن مسألة الوزع السريع لعمليات حفظ السلام لا تزال حاسمة. وسرعة الوزع تعتمد الى حد كبير على قدرة الدول الأعضاء نفسها على الوفاء بالاحتياجات البشرية والمادية. وفي هذا الشأن، نؤيد فكرة دراسة تخزين احتياطيات الأمم المتحدة لاستخدام المواد المتبقية من عمليات اكتملت فعلا لمراحل بدء تشغيل عمليات جديدة. ونعتقد أيضا أنه من الضروري، كما أثبت ذلك الوقت المستغرق في حالة البوسنة والهرسك ورواندا، أن تحسن ترتيبات الاتصالات بين الحكومات المساهمة بقوات للأمم المتحدة وتلك التي تقدم المعدات. وفي هذا الصدد، نؤيد المفهوم الذي تقترحه الأمانة العامة الخاص بدعوة الدول الأعضاء الى تجهيز وتدريب فرق تقدمها دول أخرى في شكل تعيين شامل في اطار زمني معين.

إن الترتيبات المتعلقة بالقوات المتأهبة، وهو المبدأ الذي دعي اليه في البيان الرئاسي المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤، ينبغي أن تجعل من الممكن توقع مرحلة تخطيط العمليات، وتقلل الوقت الضائع بين اتخاذ أي قرار ووزع القوة. ومن حيث المبدأ، إن هذا النظام لا يكفل تقديم فرق لعملية معينة، لأن الدول التي توافق على الاشتراك ليست ملزمة بالاستجابة بشكل تلقائي. ومع ذلك، نعتقد أنه إذا ما التزم عدد كاف من الدول بنظام القوات المتأهبة، فإنه يلبي بالشكل المناسب مسألة الوزع السريع. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تواصل الأمانة العامة تطوير هذا المفهوم وجذب التأييد من الدول الأعضاء الأخرى. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي ايلاء اهتمام خاص لتحقيق أكبر قدرة ممكنة على التفاعل بين الفرق، كما ينبغي أن تكمل نظام القوات المتأهبة ممارسة مماثلة فيما يتعلق بهياكل القيادة والمكونات المدنية.

وهناك تدابير أخرى يمكن النظر فيها في إطار اقليمي لتحسين القدرة على الوزع السريع.

إن جميع أعضاء الاتحاد أعضاء أيضا في منظمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وعلاوة على ذلك، إن البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إما أعضاء كاملو العضوية وإما مراقبون في اتحاد أوروبا الغربية ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وفي هذه الهيئات وضعت اجراءات لدعم عمليات حفظ السلام والاسهام فيها.

ينبغي أيضا ايلاء اهتمام خاص لتحسين قدرة حفظ السلام في افريقيا. إن البلدان الافريقية، عن طريق منظمة الوحدة الافريقية بشكل خاص، ينبغي أن تحسن أيضا تعاونها الداخلي وكذلك تعاونها مع سائر المنظمات أو الدول الأعضاء. وهذا التعاون يتعلق بتدريب القوات، وتخزين المعدات والتخطيط السوقي الضروري لتعبئة الأفراد والفرق بسرعة لبعثات الدبلوماسية الوقائية، والأعمال الانسانية وعمليات حفظ السلام التابعة الأمم المتحدة. وإن أعضاء الاتحاد الأوروبي يدرسون الآن ترتيبات للتعاون مع الدول الافريقية في هذا السياق.

علاوة على ذلك، يلاحظ الاتحاد الأوروبي باهتمام اقتراح الأمين العام بإنشاء قدرة على الرد السريع تابعة للأمم المتحدة. إلا أن هذا الاقتراح ينبغي أن

يدرس بعناية أكبر في ضوء آثاره العملية ونتائجه السياسية والمالية.

ينبغي التذكير أيضا بأن هناك شرطا أساسيا للوزع السريع لقوات حفظ السلام هو توفير الموارد المالية، وبخاصة للمراحل الابتدائية. ولهذا يؤكد الاتحاد الأوروبي أنه من المحتم على الدول الأعضاء، وفقا لالتزاماتها بمقتضى الميثاق، أن تدفع أنصبتها لتمويل الأنشطة التي وافقت عليها.

إن الوزع السريع، وبشكل أعم، نجاح عمليات حفظ السلام، يعتمد على الإرادة السياسية للدول التي تتحمل مسؤولياتها عن حفظ السلام. وهذا أيضا ينبغي أن تعززه ترتيبات محسنة للتشاور وتبادل المعلومات مع البلدان التي توفر الفرق، على النحو المذكور في البيان الرئاسي المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

لقد لمس الأمين العام في تقريره المسألة الحساسة، مسألة تدابير الانفاذ، سواء كان انفاذ الجزاءات وأثرها أو التدابير العسكرية التي تنطوي على استخدام القوة.

لقد أيد الاتحاد الأوروبي أنظمة الجزاءات ضد بعض الدول أو الكيانات. وهذه التدابير هي بالفعل الأداة الوحيدة للإنفاذ، بجانب استخدام القوة. ونحن نعتبر أن الجزاءات ضد الدول أو الكيانات التي انتهكت القانون الدولي لا ترمي الى معاقبة سكانها وانما هي تدبير استثنائي، ولكنه ضروري، عندما يتعلق الأمر بممارسة ضغط على حكومة لإحداث تغيير في موقفها عندما يثبت عدم كفاية الوسائل الدبلوماسية وحدها لتحقيق هذا الهدف. إن الجزاءات يجب أن يكون لها هدف محدد. والاجراءات التي تتخذها دولة أو كيان وتجعل من الممكن تخفيف أو رفع الجزاءات يجب أن تحدد عند اعتمادها. كما ينبغي أن تدرس الجزاءات بشكل منتظم. ومن ناحية آثارها، نعتقد أن طلبات الاعفاء فيما يتصل بالأنشطة الانسانية يجب أن تدرسها بسرعة اللجان ذات الشأن بطريقة تحول دون معاناة السكان المدنيين بشكل لا لزوم له. علاوة على ذلك، ينبغي أن نواصل دراسة وسائل مساعدة الدول الأعضاء التي عانت بشكل مباشر من أضرار بسبب تطبيق جزاءات لصالح السلم والأمن الدوليين، وذلك بالاستفادة بخبرة مؤسسات بريتون وودز.

فيما يتعلق باستخدام القوة وتدابير الانفاذ العسكرية، يمكن الادلاء بعدد من التعليقات. من الحقيقي أن أي عملية لحفظ السلم يمكن أن يتحقق لها النجاح على نحو أكبر إذا ما جرى القيام بها بموافقة الأطراف ودون استخدام القوة. ومن المفضل دائما، كما يشير الأمين العام بحق، للحفاظ على سمعة وموارد الأمم المتحدة - بل سمعة وموارد الدول الأعضاء - ألا يلتزم بمحاولة لمنع أزمة أو إنهاء أزمة ما لم يتم ذلك في إطار عملية تحظى بموافقة الأطراف.

إن الحقيقة القائمة هي أن استخدام القوة ينطوي على مخاطر لأي عملية إذا لم تتوفر لها الموارد العسكرية الضرورية لمواجهة نتائجها، وإذا لم يتم الوفاء بالشروط فيما يتعلق بتحديد المهمة في بنية القيادة وممارسة العمليات.

إن الطابع المتقلب السيئ الطالع الذي تتسم به، لسوء الحظ، الأزمات التي يواجهها المجتمع الدولي ينبغي أن يعني أننا لا نرفض أبدا امكانية أن تقرر منظمتنا، عند عدم موافقة الأطراف - بل حتى ضد إرادتها في بعض الظروف الاستثنائية وعندما تتطلب الحالة ذلك - اللجوء الى تدابير الانفاذ المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق. وإلا، فإننا نبعث وبشكل جماعي إشارة سلبية للغاية بشأن إرادة منظمتنا في ضمان احترام القانون الدولي.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا حارا نية الأمين العام لتطوير التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية عن طريق التشاور، والدعم الدبلوماسي، والدعم التنفيذي المتبادل، والوزع المشترك والعمليات المشتركة وذلك وفقا لعدد من المبادئ: صدارة الأمم المتحدة وفقا للميثاق؛ وتقسيم واضح للاختصاص؛ والاتساق، بخاصة فيما يتعلق بقواعد حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، إن الاتحاد الأوروبي يعتبر أن الأمم المتحدة يمكنها، في كل حالة على حدة، أن تستفيد من تفويض مجلس الأمن بعض المهام التنفيذية الى منظمات وترتيبات اقليمية.

ويحدونا أمل في هذا الشأن في أن يكون من الممكن صياغة علاقات بين الأمم المتحدة والترتيبات والأجهزة الاقليمية، يمكنها - بمقتضى الفصل الثامن من الميثاق - المساعدة في عمل الدبلوماسية الوقائية

وحفظ السلام، بطريقة متسقة مع الأهداف، ومجال النشاط وقدرات كل منظمة من هذه المنظمات.

إن مجلس الأمن، الذي يمكن لأي دولة عضو أن تعرض عليه أي نزاع يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ينبغي أن يحاط علما بالاجراء المتخذ أو الذي يتصور اتخاذه في هذا المجال بواسطة ترتيبات أو أجهزة اقليمية. وينبغي التذكير أيضا بأن مجلس الأمن وحده هو الذي يمكنه أن يوكل مهمة القيام بتدبير للإنفاذ في حالة وقوع تهديد للسلم، أو انتهاك للسلم أو القيام بعمل عدواني.

أود أن أختتم بإثارة نقطتين.

يؤكد الأمين العام عن حق أن السكان المدنيين هم الضحايا الأساسيون للصراعات الحالية. وفي هذا الصدد، فإننا، مثله، نشعر بالقلق إزاء انتشار الأسلحة ذات الأعيرة الصغيرة والألغام المضادة للأفراد. وفي هذا السياق اقترح الاتحاد الأوروبي النظر في مدونة سلوك لنقل الأسلحة التقليدية. ولقد أسهم التزام الاتحاد الأوروبي إسهاما كبيرا في التقدم المحرز - في إطار - اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة في الحد من تصدير الألغام المضادة للأفراد. كما نود أن نذكر بالمبادرة التي اتخذ زمامها الاتحاد الأوروبي في مجال المساعدة في إزالة الألغام. ونحن نسعى أيضا إلى وسيلة لوقف تدفق الأسلحة ذات الأعيرة الصغيرة التي تساعد على تفجير الصراعات وإذكاء جذوتها.

في معظم الأحيان يسيء الرأي العام فهم عمل الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلام. إذ يبدو أن الناس يعتقدون أن هذا هو جوهر أعمال المنظمة أو لأن اخفاق بعض العمليات يحجب النجاح المحرز في أماكن أخرى. ونعتقد أن مهام الأمم المتحدة والصعوبات التي تواجهها وانجازاتها يجب أن تكون جزءا من سياسة العلاقات العامة التي من شأنها أن تمكن من التقدير السليم لجهود المنظمة. وسيؤيد الاتحاد الأوروبي أي إجراء يتخذ تحقيقا لهذه الغاية.

من المهم أيضا إعلام السكان الموجودين في مناطق عمليات الأمم المتحدة بأهداف العمليات وما تحققه من التقدم. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تأييد جميع الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

وفي الختام، إن الاتحاد الأوروبي، الذي يسهم أعضاؤه إسهاما ملحوظا في تأييد أنشطة الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين، يرى أن المنظمة لها سجل مشرف حتى الآن، بالرغم من الانتكاسات التي حدثت في بعض الحالات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): مراعاة لزملائي، وبصفة خاصة لسفراء ووفود البلدان غير الأعضاء في مجلس الأمن، أود أن أتشاطر معهم خطتي للعمل.

أقترح ألا تستمر الجلسة بعد الساعة ١٩/٠٠، وأن نستأنفها في الساعة ١٠/٠٠ من صباح الغد؛ بعبارة أخرى يجب أن نخطط لأن نبدأ - نبدأ بالفعل - في الساعة ١٠/١٥ أو ١٠/٢٠، وننتهي - بمشيئة الله - عند الظهر أو حتى قبل ذلك بقليل. وبذلك نتلافى ضرورة الاجتماع بعد الظهر.

المتكلم التالي هو ممثل الهند. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سرينيفاسان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعد وفد بلادي، سيدي، أن تجري هذه المناقشة الهامة تحت رئاستكم الحصيفة. ونحن نقدر، بصفة خاصة، اسهامكم الشخصي في تحقيق الشفافية في أداء مجلس الأمن عن طريق تقديمكم لموجزات دورية لمجموع الأعضاء بشأن الإجراءات الرسمية وغير الرسمية لمجلس الأمن.

لقد أجرينا تحليلا وتقييما أوليين "لملحق لخطة السلام"، التي أعدها بدقة وقدمها الأمين العام، ونحن على أبواب الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وقد أحطنا علما بحقيقة أن الأمين العام قد قدم ملحقه بوصفه وثيقة للدورة الخمسين للجمعية العامة. ونظرا لأن المسائل التي تناولها لها أثارها المباشرة والطويلة الأجل على عمل الأمم المتحدة في الوفاء بأهداف الميثاق ويتوقع وفد بلادي أن تكون مناقشة مجلس الأمن هذه مجرد بداية لسلسلة من المناقشات الواسعة النطاق بشأن القضايا التي أثارها الأمين العام، فهي عملية ستستمر بالضرورة بمزيد من التفصيل أثناء الدورة الخمسين للجمعية العامة. وحتى ذلك الحين سنكون قد اكتسبنا المزيد من الخبرة في مجالات مختلفة ونكون أيضا قد تلقينا الوثائق الأساسية الخاصة بخطة للسلام وخطة للتنمية، اللتين

أشار إليهما الأمين العام في مؤتمره الصحفي في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

ينصب تركيز "ملحق لخطة للسلام" على نحو مفهوم على عمليات حفظ السلام. وهذا لا يلقي الضوء فحسب على محور الاهتمام الرئيسي لأنشطة الأمم المتحدة في الماضي القريب، ولكن يبرز أيضا الحاجة إلى استعادة التوازن بين عمليات حفظ السلام والأنشطة الحيوية للأمم المتحدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

ويسعدنا أن نلاحظ أن الدرس الواضح المستخلص في الملحق من التجربة الأخيرة لعمليات حفظ السلام هو أن احترام مبادئ أساسية معينة لحفظ السلام أمر أساسي للنجاح. وهذه المبادئ هي: موافقة الأطراف، وعدم التحيز، وعدم استخدام القوة إلا دفاعا عن النفس. ويسعدنا بالمثل أيضا أن الأمين العام قد ألقى الضوء على النقطة التي مفادها أن منطق حفظ السلام ينبع من افتراضات سياسية وعسكرية مميزة تماما عن فرضيات الإنفاذ، وأن ديناميكياتها لا تتفق مع العملية السياسية التي يستهدف حفظ السلام تيسيرها. ونأمل أن يأخذ مجلس الأمن دروس الماضي القريب هذه في الاعتبار لدى شروعه في التصدي لحالات التحدي التي تكمن في المستقبل.

ونحن نوافق مع الأمين العام على أن الصراعات التي يطلب إلى الأمم المتحدة أن تحسمها تكون لها عادة جذور عميقة وأنها استعصت على جهود صنع السلم التي بذلها الآخرون، وأن حلها يتطلب صبرا ودبلوماسية وبدء عملية سياسية تفضي إلى تسوية سياسية مقبولة للجميع. ونوافق أيضا على أنه من الضروري مقاومة إغراء استخدام القوة العسكرية للإسراع بعمليات حل الصراعات. والواقع أن حفظ السلام وإنفاذ السلام تقنيتان بديلتان على نحو واضح.

في القسم الخاص بالجزاءات يلقي الأمين العام الضوء على بعض المسائل التي يجب أن تحظى بالاهتمام الجاد للمجتمع الدولي في ضوء التجربة الأخيرة. والمسائل التي أثارها الأمين العام فلسفية وعملية على حد سواء، كما أنها ملهمة وشاحذة للفكر. وإذ نتناول مسألة الجزاءات في مجموعها، فإننا نأمل في أن تعالج هذه المسائل أيضا على نحو سليم. ومن المهم أيضا أن نكفل أن يكون للوسائل ما يبررها تماما مثلها مثل الغايات.

لقد لاحظنا اقتراح الأمين العام المتعلق بإنشاء آلية لتنفيذ المادة ٥٠ من الميثاق. ولقد طالبنا لمدة طويلة بإنشاء مثل هذه الآلية. وفي رأينا أن هذه الآلية يجب أن ينشئها مجلس الأمن، ويجب أن تتضمن عنصر تلقائية التطبيق. ويمكن أن ينظر مجلس الأمن في إنشاء صندوق لهذا الغرض، يمول من الأنصبة المقررة، كما تمول عمليات حفظ السلام، في ذات الوقت الذي يفرض فيه مجلس الأمن الجزاءات.

لقد قدم الأمين العام في ملحقه بعض مقترحات جديدة وأعاد أيضا إحياء بعض المقترحات القديمة الهامة التي وردت في "خطة للسلام"، ولم يتح لنا الوقت للدراسة التفصيلية لبعض هذه المقترحات، إلا أنه من غير السليم ألا نعرب عن رد فعلنا الأولي على بعض هذه المقترحات، حتى في هذه المرحلة.

يعترف الأمين العام في الفقرة ٦ من الملحق أن بعض الأفكار الواردة في "خطة للسلام" لم تثبت صحتها. فلقد فرض النمو الذي لم يسبق له مثيل في عمليات حفظ السلام عبئا على الدول الأعضاء، مما أدى إلى ندرة الأفراد والتمويل، حتى بالنسبة للعمليات المأذون بها. وإن التأخير في سداد تكاليف القوات يجعل من العسير على البلدان النامية أن تشارك في العمليات. وفي بعض البلدان، يثور الرأي العام إزاء الخسارة في أرواح حافظي السلم والاختلالات الموجودة حاليا في استحقاقات الوفاة والعجز.

ومن الواضح أنه بات مطلوبا الأخذ بنهج عملي وواقعي. ومن الجلي أنه يحسن بالأمم المتحدة أن تعود الى الشكل التقليدي لحفظ السلم والى الحيطة المعتادة التي أنشئت بها هذه العمليات. وفيما عدا انفاذ السلم، وذلك في حالات استثنائية تكون الموافقة فيها مستحيلة عمليا وواقعيا، يجب أن تكون الموافقة شرطا مسبقا لأنشطة الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، فإن وفد بلادي ليس واثقا أبدا من أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تملك قدرة مستقلة على انفاذ السلم. وبالمثل، وعلى الرغم من أن الهند قد وافقت على الاسهام في القوات الاحتياطية بصورتها الحالية، فإننا نشك بصحة مفهوم انشاء قوة احتياطية تابعة للأمم المتحدة.

إن القول بوجود حاجة الى تهيئة مناخ لدى الرأي العام أو مزاج داخل المجتمع الدولي يجعل من تقبل الدول الأعضاء لعرض الأمم المتحدة للمساعي الحميدة قاعدة مرعية هو قول في محله. ومع ذلك، فإن الأمر يتطلب امعانا للفكر. فالمساعي الحميدة هي جهود منصوص عليها في الفصل السادس وهي تقوم على افتراض موافقة الأطراف المعنية. وايجاد قواعد تطبق تلقائيا أمر من شأنه تخفيف قوة مبدأ الموافقة وسيؤدي إذا ما طبق، الى عودة البلبلة والخلط بين حفظ السلم وانفاذ السلم، اللذين أوضح الأمين العام أنه لا يصح اجتماعهما معا. وبالمثل، نرى لزوم الحث على توخي الحيطة فيما يتعلق بالمقترح الرامي الى إنشاء بعثات ميدانية صغيرة. فهذه البعثات إن لم يرصد عملها من كثب وتجري الموافقة عليها فقط بعد فحص كاف على الصعيد الحكومي الدولي يمكن أن تؤدي بسهولة الى تورطات طويلة الأجل وباهظة التكاليف.

لقد أشار الأمين العام، في ملحقه، وبحق الى أن المناقشات التي بدأت في ١٩٩٤ من أجل وضع "خطة للتنمية" قد ساعدت أيضا على تعزيز توافق الآراء الدولي بشأن الأهمية الحاسمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بوصفها أضمن الأسس لتحقيق السلم الدائم. وحسب فهمه أيضا فإن ملحقه لخطة للسلام أنما يقصد به فقط أن يكون موضعا للتأمل والبحث ولكن الاهتمام ينبغي أن ينصب في المناقشات خلال الأشهر الستة القادمة على خطة للتنمية. ونحن نشاطر تماما الأمين العام اعتقاده بأن محط الاهتمام في ١٩٩٥ يجب أن ينصب على خطة للتنمية. وكما أوضحت من قبل، فإن من الضروري أن يستعاد على سبيل الاستعجال التوازن بين أنشطة الأمم المتحدة الموجهة لصون السلم والأمن الدوليين من ناحية، والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى. ولهذا الغرض، يجب الابقاء على الزخم الحالي للمناقشات حول خطة للتنمية.

وفي أوائل المناقشة، تكلم في المجلس، ممثل اندونيسيا بصفته رئيسا لحركة بلدان عدم الانحياز. ويود وفد بلادي أن يؤيد بيانه.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أكرر استمرار التزام حكومة بلادي بأهداف الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، ستواصل الهند، كما فعلت في الماضي، الاشتراك الفعال في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، كجزء من اسهامها الدؤوب والمبدئي في صيانة السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى وفد بلادي.

المتكلم التالي هو ممثل ماليزيا. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد رازالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد بدأتم، يا سيدي الرئيس أنتم وزملاؤكم هذا العام بنبرة واعدة وذلك بالشروع في خطوات لتحقيق المزيد من الشفافية في عمل المجلس. ويود وفد ماليزيا أن يثني عليكم لقيامكم بهذه المبادرات، التي نأمل أن تتخذ شكلا مؤسسيا كجزء من الجهود الرامية الى جعل المجلس هيئة تمثيلية حقا فضلا عن جعله أحسن تلبية لاحتياجات الدول الأعضاء.

أود كذلك أن أسجل عميق تقديري لسلفكم، الممثل الدائم لرواندا، على ادارته لأعمال المجلس أثناء الشهر المنصرم.

ونذكر بأن الوثيقة التي سبقت هذا التقرير، إلا وهي خطة للسلام، كانت بدورها وثيقة أعدت استجابة لطلب المجلس. إن المناقشة الدائرة حول المسائل النابعة من خطة للسلام، قد أثارت، ولاتزال تثير، في الواقع، استجابات مختلفة داخل الأمم المتحدة وخارجها. وقد تحولت الى مناقشة متواصلة حيث أن المسائل التي أثيرت تعالج مسائل تمس السلم والأمن الدوليين، مع تركيز كبير على أنشطة صون السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

وفي الجمعية العامة نفسها توجت المناقشة باعتماد القرار ١٢٠/٤٧ (أ) و (ب)، المعنون "خطة للسلام". إلا أننا إذ نقرأ التقرير الحالي الوارد في الوثيقة A/50/60 والمعنون "ملحق لخطة للسلام"، لا نجد أنفسنا على يقين من أن المقصود منه هو أن تنظر فيه الجمعية العامة، وخصوصا إذا لاحظنا أن هذا التقرير لا يشتمل على أية اشارة محددة الى قرار الجمعية العامة ١٢٠/٤٧ (أ) و (ب).

ويحدونا الأمل كذلك في أن لا يؤدي تقديم التقرير في هذه المرحلة من عمل الأمم المتحدة الى صرف قدر من الاهتمام عن الحاجة العاجلة الى اعتماد خطة للتنمية. وفي الواقع فإن القرار ١٢٠/٤٧ (أ) ينص في جملة أمور - في الفقرة السابعة من ديباجته - على ضرورة استكمال "خطة للسلام" بـ "خطة للتنمية":

"لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء كاحدى وسائل تعزيز السلم والأمن الدوليين".

وكما نعلم جميعا، فإن التقدم المحرز بشأن خطة للتنمية كان محدودا وبطيئا.

وصباح اليوم، وخلال جزء من عصر هذا اليوم استنرنا، نحن الدول غير الأعضاء في المجلس المنتمين الى العضوية العامة في المنظمة، باستماعنا الى المواقف التي سجلتها الدول الأعضاء في المجلس. ويؤسفني أن أقول، بأن بعض البيانات التي أدلي بها تعكس مواقف وطنية مترسخة لا تأخذ في الاعتبار بالتأكيد التجارب الايجابية والسلبية المكتسبة في الأمم المتحدة في تناول قضايا السلم والأمن، وآليات صون السلم وصنع السلم. ويؤسفني أن أقول كذلك بأن الحفنة القليلة ستحاول انطلاقا من مواقفها المترسخة الاستمرار في املاء كيفية الخطاب والبحث في المجلس في هذه القضية المتعددة الوجوه. ويعتقد وفد بلادي أن خطة للسلام وكل القضايا المرتبطة بها يمكن أن تفيد بدرجة أكبر من طرحها للمناقشة في الجمعية العامة.

بالنسبة لورقة الأمين العام، أود أن أدلي بتعقيبات قليلة: أولا، لا شك أن الأعضاء في الأمم المتحدة سيشعرون بالارتياح، لكون التقرير الحالي يشدد على عكس التقرير الأول، على أهمية مبدأ الموافقة، وهو مبدأ أيدته البلدان النامية. ثانيا، أن التقرير الحالي يتناول أيضا بطريقة مباشرة مسألة الجزاءات. إن المطالبة باتخاذ تدابير ملائمة لمعالجة وطأة الجزاءات على الأطراف الثالثة مطالبة تحظى بتأييد واسع داخل عضوية الأمم المتحدة. وفي حين أن نظام الجزاءات كثيرا ما جرى إنفاذه بهمة في سياق حالات محددة وبعض البلدان، فإن الحاجة الى القيام بصورة عاجلة وعلى سبيل الأولوية بمعالجة احتياجات المتضررين من جراء الجزاءات حاجة لم تلب بعد. ونقول بالمثل إن الجزاءات التي تخدم جدول أعمال سياسيا محددا لحفنة من أعضاء المجلس لا ينبغي السكوت عليها. فلا ينبغي أن ينظر الى الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة على أنها من قبيل الانتقام السياسي تعزيزا لمصالح خاصة. فإذا كان لاجراءات المجلس أن تمثل عملية استهجان جماعية بمعنى الكلمة، وجب أن تكون الآثار المترتبة عليها، واعتبارات التناسب في أبعادها، والدواعي المعتمدة لمواصلة انفاذها أمورا ناتجة عن دراسة جماعية متواصلة. وفي هذا الصدد، فإن التوصية الواردة في الفقرة ٧٥ من تقرير الأمين العام تستحق الدعم الكامل من جانب جميع الدول الأعضاء.

إن تقرير الأمين العام يتركز إلى حد الإفراط على مجلس الأمن، ويتضمن ملاحظات محدودة عن الدور الهام للجمعية العامة، وهي النقطة التي تم التأكيد عليها في القرار ١٢٠/٤٧ باء. ومع إيلاء الاعتبار لحقيقة أن جميع هذه الصراعات لا تزال تحدث في مناطق من العالم النامي، فينبغي لدور الجمعية العامة ألا يهمش. ومع ذلك، إن أول عملية للأمم المتحدة لحفظ السلم أنشأتها الجمعية العامة التي تتمتع بسلطة إنشاء عمليات حفظ السلم أيضا. وبناء عليه، ينبغي للتقرير أن يتضمن تدابير محددة يمكن للجمعية العامة أن تتدخل بموجبها، ليس في حفظ السلم فحسب، بل أيضا في المسألة الأوسع، مسألة السلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بملاحظة الأمين العام الواردة في الفقرة ٣٩، التي مفادها أن مجلس الأمن يميل إلى إدارة دقائق عمليات حفظ السلام تعتقد ماليزيا أن هذا تعبير عن الخلل في العلاقة بين المجلس والأمانة العامة. ولقد نشأت هذه الحالة في الدرجة الأولى نتيجة للتأثير الراجح لبعض الأعضاء الأقوياء في مجلس الأمن، فضلا عن الاعتماد المفرط على الإسهامات المالية لبعض هؤلاء الأعضاء. وينبغي تعلم دروس من هذه الحالة. أما بالنسبة إلى الأمانة العامة نفسها، فإننا نقدر عاليا الكفاءة وروح الاحتراف التي يتمتع بها كبار المسؤولين المعنيين بحفظ السلم. وفي الوقت نفسه، وبميزانية سنوية تتعدى ٣ بلايين دولار، يجب على الأمين العام أن يرتب الوضع، تماما مثلما يجب على المجلس أن يضطلع بمسؤولياته بثبات دون اللجوء إلى ازدواجية المعايير والانتقائية. وفي نهاية المطاف، من الأهمية بمكان أن توفر القيادة بالشراكة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة العامة.

وفيما يتعلق بمسألة المشاورات بين البلدان المساهمة بقوات والمجلس، ينبغي للتقرير أن يتضمن وسائل إضافية لتعزيز المشاورات، فضلا عن تنفيذ المادة ٤٤ من الميثاق. وهذه مسألة تم بشأنها عمل متقدم، ويحدونا الأمل في أن عملية المشاورات بين البلدان المساهمة بقوات والمجلس ستصبح عملية مؤسسية.

وبالنسبة إلى نزع السلاح، يقر الأمين العام بأنه اختار أن "يركز على ما يمكن تسميته 'نزع السلاح على نطاق صغير'" (S/1995/1، الفقرة ٦٠). وعلى الرغم من أنه سعى إلى توضيح "نزع السلاح على نطاق صغير"، وهو عموما تعبير مخفف عن الأسلحة الخفيفة، فإنه لم يؤكد على الدور الهام للمنتجين والمصدرين الرئيسيين لما يسمى بالأسلحة الخفيفة. والدول الخمس الدائمة التي تتمتع بسلطات خاصة في هذا المجلس بالذات فيما يتعلق بمسائل السلم والأمن الدوليين، هي أيضا في طليعة تجار الأسلحة في العالم، ومن صلاحيتها تعزيز نزع السلاح الحقيقي والكامل - النووي وأسلحة التدمير الشامل. وهناك عدد أخير من مجلة "هارفارد انترناشونال ريفيو" تناول المسائل المختلفة المتعلقة بسوق الأسلحة التي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ولقد تناول أيضا دور الدول الرئيسية في هذا السياق. وعموما، تولد انطباع بأن الأمين العام ابتعد، فيما يتعلق بهذه المسألة، عن رغبته المعلن عنها في الحاجة إلى اتخاذ قرارات صعبة.

وفيما يتعلق بمسألة تكوين قوة للرد السريع، التي أشير إليها في الفقرة ٤٤، نود أن نطلب توضيحا، آخذين بعين الاعتبار أن عددا من البلدان وافقت على ايجاد ترتيبات احتياطية لحفظ السلم. وأود، في الحقيقة، أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن عن القرار الذي اتخذته الحكومة الماليزية القاضي بالمشاركة في الترتيبات الاحتياطية.

أخيرا، فإن الطلب كما هو وارد في الفقرة ٣٢ بتوفير قدر من حرية التصرف باستعمال اعتماد مقترح للطوارئ بقيمة ٢٥ مليون دولار لفترة السنتين، يبدو أنه يشير إلى الرغبة في التصرف على نحو مستقل. ولقد جاء هذا الاقتراح في الوقت الذي كشفت فيه تقارير التدقيق في الحسابات حالات من سوء خطير في الإدارة المالية لمختلف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. وهكذا، قد تجد الدول الأعضاء أنه من الصعوبة السماح بهذه المرونة في التصرف، نظرا لتقرير سوء الإدارة.

إن هذه الملاحظات ليست كاملة. ووفد بلدي على استعداد لإجراء مزيد من البحث حول المسائل المثارة في هذا التقرير، في المجلس أو في الجمعية العامة، في جهد من أجل ايجاد مسؤولية جماعية عن هذه المسألة الهامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي ممثل اوكرانيا أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإجلاء ببيانه.

السيد زلنكو (اوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أنضم إليكم، سيدي الرئيس، في نقل أسف وتعازي حكومتي إلى شعب اليابان، بما في ذلك الأسر التي فقدت أحباء لها خلال الزلزال المروع الذي حدث هناك.

(تكلم بالاسبانية)

اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أشارك في التهانئ التي قدمت إليكم، سيدي، على تسلمكم رئاسة مجلس الأمن. إن إدارة عمل احدى أهم الهيئات التابعة للأمم المتحدة تتطلب تحمل مسؤوليات كبرى واتخاذ قرارات ذات تأثير في المستقبل. وهو شرف بالغ لدبلوماسي وسياسي. ولقد أتيحت لنا في الأيام الأخيرة فرصة أن نشهد مهاراتكم الدبلوماسية، وكياستكم وقدرتكم على الاتصال بالزملاء. كل هذه الأمور أسهمت في القرارات البناءة التي اتخذت فيما يتصل ببعض المشاكل الدولية المعقدة.

أود أيضا أن أعرب عن تقديري لسفير رواندا على عمله الناجح بوصفه رئيسا للمجلس في كانون الأول/ديسمبر.

وفي بداية بياني الأول هذا أمام الجمعية العامة لهذه السنة، أود أن أتقدم بالترحيب الحار إلى الأعضاء غير الدائمين في المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة وضعت ثقتها الغالية فيهم. وأعرب عن تقديري للأعضاء الخمسة في المجلس الذين يضطلعون بكرامة بالمهمة الصعبة الموكولة إليهم من جانب المجتمع الدولي.

(تكلم بالروسية)

إن التغيرات المثيرة التي حدثت في جميع أنحاء العالم في الأوقات الأخيرة ترتبط بدرجات متفاوتة بنهاية الحرب الباردة. ولم تبرر جميع هذه التغيرات الآمال التي تحدو جميع شعوب العالم في التنمية السلمية والآمنة والثابتة. وهذا مرده بالدرجة الأولى إلى أن العمليات الايجابية حول العالم لم تلاحق، في حين أن الاتجاهات والظواهر السلبية لم يتم تحديدها أو منعها في الوقت المناسب. ونتيجة لذلك، بولغ في التهديدات الماضية بينما قلل المجتمع الدولي إلى الحد الأدنى من التهديدات الجديدة والأكثر تدميرا.

في هذا السياق، نرى أن ورقة الموقف التي أعدها الأمين العام للأمم المتحدة، "ملحق لخطة للسلام"، محاولة لتقييم التحديات العديدة القائمة المتصلة بالدرجة الأولى بظهور جيل جديد من الصراعات والتصدي لها. وإن سم التعصب العرقي والديني يصيب، على نحو متزايد، دولا وحتى مناطق بأسرها، ويسبب تآكلا خطيرا للنظام الذي نشأ ما بعد المواجهة في العلاقات الدولية.

وكيف يمكننا ألا ننشغل بحقيقة أن هذه الصراعات تقترن في معظم الأحيان بانتهاكات لم يسبق لها مثيل لحقوق الإنسان، وإصابات جمة بين المدنيين المسالمين؟ إن هذا تحد لأبسط حقوقهم الأساسية، وهو الحق في الحياة. والدفاع عن حقوق الإنسان في الظروف المعاصرة لا يمكن اعتباره بعد الآن من صميم الشؤون الداخلية الخالصة لدولة ما.

وفي هذا الصدد، فإن تعزيز احترام حقوق الإنسان، والتعاون مع الأمم المتحدة في هذا المجال - بما في ذلك إيفاد بعثات تحقق لتقصي الحقائق - يجب أن يكون التزاما أخلاقيا واجبا على كل الدول الأعضاء دون استثناء. فهذه البعثات في رأينا ستنهض بتهيئة مناخ الحرية الخالي من الخوف، والذي هو، كما قال داغ همرشولد، جوهر فلسفة حقوق الإنسان برمتها.

وفي رأينا أن جزء ورقة الموقف الذي يعرض فيه الأمين العام رأيه في دور ومكان الوسائل المنفردة لضمان السلم والأمن في إطار أنشطة الأمم المتحدة لصنع السلام يستحق اهتمامنا الخاص. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى حقيقة قديمة قدم العالم نفسه ولكن للأسف كثيرا ما يجري تجاهلها، وهي أن درهم وقاية خير من قنطار علاج. وهذا هو السر في أن التأكيد على أهمية الدبلوماسية الوقائية النشطة التي تمكننا من تحاشي نشوب صراعات جديدة ينبغي أن يكون شعار عمل الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

ويعتقد وفد أوكرانيا أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تنشط، على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف، في استخدام قدرتها على الاقناع في مواجهة أطراف الصراع. ومن الأهمية بمكان توسيع وتعزيز فعالية مجموعة كاملة من وسائل الاقناع لحمل قادة تلك الأطراف على اللجوء إلى خدمات المنظمة في مجال صنع السلام. والإصرار على هذا لا يجوز أن تنظر إليه الدول على أنه محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية. وهذا الدور، في رأينا، يمكن أن يعهد به إلى الآلية الدائمة للوسطاء الدوليين التي يجري انشاؤها في مكتب الأمين العام، والتي يمكن أن تضم دبلوماسيين وساسة محنكين وبارزين ذوي مكانة يمثلون جميع القارات. وفي الوقت ذاته يمكن تكليفهم بوظائف معينة لآليات أخرى لضمان السلم والأمن، وعلى وجه الخصوص، بناء السلم بعد انتهاء الصراع - ورصد الانتخابات جانب من جوانبه الهامة.

جانب هام آخر من جوانب الدبلوماسية الوقائية هو التماس النهج الفردية تجاه الصراعات الناشئة. وفي رأينا أن هذه المهمة لا يمكن إنجازها بنجاح إلا على أيدي خبراء متخصصين في فض النزاعات، سبق تدريبهم بطريقة رسمية، على أن يستوعبوا في هيكل الأمانة العامة للأمم المتحدة - في إطار إدارة عمليات حفظ السلم مثلا.

إن تحليل أوجه النجاح والفشل في عمليات حفظ السلم يبين أنه من الحتمي، في تحديد ولاية العمليات ووضع مبادئها الأساسية، وجود التزام واضح بمعايير القانون الدولي المقبولة عالميا، وبخاصة احترام السيادة والسلامة الإقليمية وحرمة الحدود.

وهناك عدد من الصعوبات العملية في مجال قيادة وإدارة عمليات حفظ السلم يمكن تذليلها في رأينا، بإعادة تنشيط أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي نرى أنها نسيت، وعن خطأ. وأشير بصفة خاصة إلى المادة ٤٧ من الميثاق التي تحدد دور ومهام لجنة الأركان

العسكرية، والتي تنص الفقرة ٤ منها على أن لتلك اللجنة:

"أن تنشئ لجانا فرعية إقليمية إذا خولها ذلك مجلس الأمن، وبعد التشاور مع الوكالات الإقليمية صاحبة الشأن".

ويعتقد وفد أوكرانيا أن من الصحيح النظر في مسالة توسيع هذه الممارسة، وفي إمكانية أن تضم عضوية هذه اللجان الفرعية الإقليمية ممثلين عن البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلم الموزوعة في منطقة ما.

وفي التحليل الأخير، يتوقف نجاح عمليات حفظ السلم إلى حد بعيد على الوزع السريع للكتائب الوطنية التي تقدمها الدول للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أيدت أوكرانيا فكرة إنشاء ما يسمى بالقوة الاحتياطية للأمم المتحدة، ووافقت على المشاركة فيها. ونقول في الوقت ذاته إن التجربة أثبتت أن وجود قوة احتياطية لا يؤدي في حد ذاته إلى استخدامها على وجه السرعة. وفي هذه الظروف نرى أن اقتراح الأمين العام بإنشاء قوة للرد السريع يستحق اهتمامنا. فمن شأن هذا أن يكون احتياطيا استراتيجيا لمجلس الأمن جاهزا للوزع في حالة الحاجة العاجلة إلى إيفاد قوة لحفظ السلم. ونعتقد أن وجود هذه الوحدات تحت تصرف الأمم المتحدة من شأنه أن يكون له، في حد ذاته، أثر تقييدي على أعمال الأطراف المحتملة في أي صراع.

ونرى أن هناك حاجة أيضا إلى إجراء مزيد من الدراسة لعناصر هذه الفكرة - مثل قيادة القوة ووضع معايير لممثلي الكتائب الوطنية في أية قوة لحفظ السلم. والمعايير هنا ينبغي أن تراعي العوامل التاريخية والسياسية والجغرافية.

أما التطبيق النشط للجزاءات فإنه يثير عددا كبيرا من الأسئلة، حاول الأمين العام الإجابة عليها في ورقة الموقت. وإذ أشيد بجهود الأمين العام في هذا الصدد، أود أن أشاطر المجلس آراءنا بشأن هذا الموضوع.

يوجد تناقض جوهري في ممارسة الجزاءات، وهو أن الغرض الأساسي عند فرضها يكون مصلحة المجتمع الدولي، ولكن عند رفعها يكون العامل السائد هو المصالح الوطنية للدول فرادى - وهي في بعض الأحيان لا تكون حتى مصالح حقيقية. هذا علاوة على أن هناك تناقضا واضحا بشكل خاص يكمن في تفسير المدى الذي وصلت إليه الجزاءات في تحقيق أهدافها، وهو تفسير يقوم على تقدير الدول الشخصي لنتائجها النهائية. في السنوات الأخيرة، وفيما يتعلق بلجوء مجلس الأمن بنشاط إلى تدابير الإنفاذ الاقتصادية باعتبارها وسيلة هامة في الجهود الدولية لحسم الصراعات الإقليمية، أصبح لمشكلة النتائج السلبية المترتبة على الجزاءات بوجه عام، وأثرها على البلدان الخارجية بوجه خاص، رنين جديد تماما.

إن مجلس الأمن يفرض الجزاءات نيابة عن المجتمع الدولي بأسره. وبناء على ذلك يتعين على جميع أعضائه أن يتحملوا مسؤولية تنفيذها وأثرها. والحاجة العاجلة الى مساعدة البلدان التي واجهت صعوبات نتيجة لتطبيق الجزاءات في حل مشاكلها الاقتصادية الخاصة حاجة يعترف بها الجميع اليوم. وهذا مسلم به أيضا في ورقة الموقف التي قدمها الأمين العام. ولكننا نرى أن هذا ليس كافيا على الاطلاق. وما نحتاج اليه هو اقتراحات جريئة ملموسة، وخطوات عملية ملائمة، من جانب المجتمع الدولي ككل ومن جانب فرادى أعضائه على حد سواء.

وفي هذا الشأن، نرى من الملائم العودة من جديد الى مسألة إيجاد آلية تعويضية خاصة تتضمن إنشاء صندوق للتعويضات. ومما يتطلب دراسة إضافية باعتباره من العناصر الممكنة لهذه الآلية مسألة تخفيض المساهمة في تمويل عمليات حفظ السلام بمقدار الخسائر الكلية محسوبة بمنهجية الأمم المتحدة. وهنا يمكن أن يوكل الى لجنة دائمة معنية بالجزاءات تتبع مجلس الأمن بمهام تقدير الخسائر الاقتصادية التي لحقت بالدول بالفعل، ودراسة الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتطبيق الجزاءات، وتنسيق الجهود لتقليل أثرها على أضعف المجموعات السكانية وكذلك على البلدان الخارجية، ورصد تنفيذها.

إن عدم قدرة المجتمع العالمي على توفير إجابة سريعة وفعالة للمشاكل الناشئة عن تطبيق الجزاءات، قد يقوض الثقة في نظام الجزاءات ذاته ويؤدي الى التشكيك في مبدأ العمل الجماعي على تطبيق تدابير الإنفاذ التي تقررها الأمم المتحدة، في حد ذاته.

وتحليلنا لورقة الموقف التي قدمها الأمين العام لا يقف بحال عند النقاط التي ذكرتها. ففي صدد هذا التقرير بوصفه نقطة انطلاق لمناقشة وافية للسبل والوسائل الكفيلة بتعزيز قدرة المجتمع العالمي على الاستجابة الفعالة لتحديات العصر، يعتزم الوفد الأوكراني القيام بدور نشط في العمل على إقرار مفهوم شامل لأنشطة صنع السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل أوكرانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى وفدي بالاسبانية.

المتكلم التالي هو ممثل باكستان. وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أضم صوت وفدي الى ملاحظاتكم، وأن أعرب عن خالص تعازينا لحكومة وشعب اليابان ولزميلنا، السفير أوادا، بمناسبة المأساة والخسائر في الأرواح الناجمة عن الزلزال المروع الذي عصف بذلك البلد الجميل.

ويشعر وفدي بالامتنان للأمين العام على الملحق البالغ القيمة والشاحذ للفكر الذي أضافه الى تقريره الصادر في حزيران/يونيه ١٩٩٢ والمعنون "خطة للسلام". لقد قرأنا الملحق باهتمام بالغ. والواقع أن "ورقة الموقف"، كما يصف الأمين العام الوثيقة، تطرح بعض النقاط البالغة الأهمية وتتضمن بعض الاقتراحات البعيدة الأثر. ونظرا لأن حكومتي تدرس ورقة الموقف حاليا دراسة دقيقة، فإن التعليقات التي سأدلي بها اليوم هي بالضرورة تعليقات ذات طابع أولي.

ودعوني أعرب عن أملنا في أن يناقش ملحق التقرير في الوقت المناسب في الجمعية العامة أيضا، وفي أن يتاح متسع من الوقت، نظرا لوجود مسائل ملحة أخرى تحظى باهتمام الجمعية العامة، قبل اتخاذ أي قرار أو قرارات بشأنه. وباعتبار باكستان من المساهمين الرئيسيين بالقوات في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، فإنها ستظل مهتمة اهتماما وثيقا وإيجابيا بهذه المسألة.

لقد أشار الأمين العام بحق الى أن نهاية فترة الحرب الباردة قد أدت الى فترة من الأمل والتغير والى زيادة التوقعات من الأمم المتحدة. والواقع أن ما حدث هو أنه قد استعيض عن عالم يمزقه التناحر بين دولتين عظميين بعالم يجتاحه العديد من الصراعات فيما بين الدول وفي داخل الدول. وفي حين أحرزت الأمم المتحدة نجاحات ملحوظة في بعض بؤر الاضطراب، كما حدث في كمبوديا وجنوب افريقيا وموزامبيق، فإن النتائج في مناطق أخرى جاءت مخيبة للآمال.

وتعرض ورقة الموقف بوضوح الزيادة السريعة الحاصلة في أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالسلم والأمن على امتداد السنوات الست الماضية. واليوم يمثل حفظ السلام نشاطا رئيسيا من أنشطة الأمم المتحدة تشارك فيه كتائب من عشرات البلدان. وقد زاد عدد الأفراد العسكريين الموزوعين في مهام لحفظ السلام الى ستة أمثال ما كان عليه في عام ١٩٨٨، في حين أن الإنفاق المالي المطلوب للوفاء بطلبات حفظ السلام من الأمم المتحدة قد ارتفع الى أكثر من خمسة عشر مثلا. وفي ضوء هذه التطورات فضلا على التطورات المشار اليها في تقرير الأمين العام، تصبح الأهمية التي علقها على موضوع السلم والأمن أمرا مفهوما تماما. ويود وفدي أن يشيد بصفة خاصة بإدارة عمليات حفظ السلام لما أبدته من روح المبادرة وللأسلوب المبدع الذي اتسم به عملها في معالجة الظروف الصعبة التي سادت في الماضي القريب.

ونؤيد رأي الأمين العام بأن من الأفضل منع بدء الصراعات بدلا من بذل جهود سياسية - عسكرية كبيرة لحلها بعد نشوبها. ومن سوء الطالع أنه في الوقت الذي تواصل فيه الدول الإعلان عن التزامها بحل منازعاتها سلميا، فإنها تحجم عن قبول الاقتراحات الداعية الى الاستعانة بالأمم المتحدة. وقد طالب الأمين العام عن وجه حق بتهيئة مناخ من الرأي العام أو الخلق الدولي يجعل تقبل الدول الأعضاء لعرض الأمم المتحدة بذل مساعيها الحميدة هو القاعدة المرعية.

ولقد حدد الأمين العام عن حق أيضا بعض المسائل العملية التي نواجهها في مجال حفظ السلام. ونرى أن وحدة القيادة مبدأ هام، ولا سيما عندما يجري تشغيل بعثة لحفظ السلام في بيئة خطرة أو

معادية. إن تجربة الأمم عملية الأمم المتحدة في الصومال، التي فقد فيها أكثر من ١٠٠ من جنود حفظ السلام أرواحهم، تعطي تأكيدا مؤثرا وبارزا لهذه النقطة. وثمة جانب هام آخر لعمليات حفظ السلام هو إبقاء الحكومات المساهمة بقوات على اطلاع كامل ودراية مستمرة بالحالة التي توزع فيها قواتها، فضلا عن التشاور معها قبل اتخاذ قرارات تؤثر على ولاية كتائبها فضلا عن رفاهها.

ولقد لاحظنا باهتمام فكرة إنشاء قوة رد سريع جاهزة للوزع لتكون بمثابة الاحتياطي الاستراتيجي لمجلس الأمن. وتحتاج هذه الفكرة الى مزيد من التطوير قبل أن تنظر فيها العضوية العامة للأمم المتحدة بصورة جدية. كما أن فكرة تكوين مخزون احتياطي من المعدات المعتاد استخدامها في حفظ السلام فكرة تتطلب بدورها دراسة متأنية.

إن أهمية نزع سلاح الأطراف الضالعة في أي حرب أهلية أو صراع داخلي معروفة جيدا. وقد صادفت جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد نجاحا في موزامبيق، ولكن النتائج في الصومال كانت وخيمة. والنتيجة الواضحة هي أن "نزع السلاح على نطاق صغير" يحقق غرضه عندما يكون هناك اتفاق مسبق بين الأطراف المعنية، وعندما تكون لديها أيضا إرادة سياسية للتقيد بالتزاماتها. أما فيما يتعلق بالاتجار بالأسلحة، فإننا نتفق مع الأمين العام على أن هذه المشكلة يمكن معالجتها بفعالية على أساس إقليمي.

لقد طرح الأمين العام بعض المسائل الهامة للغاية فيما يتعلق بموضوع الجزاءات. فقد سبب استخدام مجلس الأمن المتزايد لوسيلة الجزاءات صعوبات كثيرة للبلدان التي لا تكون ضالعة في الأزمة أو لم تستشر بشأن قرار المجلس الذي أدى الى فرض الجزاءات. إننا نوافق على أن قرارات مجلس الأمن ملزمة لكامل عضوية الأمم المتحدة. ومع ذلك، وفي الوقت ذاته، نحن نعتقد اعتقادا قويا بأن المشاكل التي تسببها قرارات المجلس للبلدان الثالثة يتعين معالجتها بفعالية. وفي هذا الصدد نرحب باقتراح الأمين العام بإنشاء آلية تستكشف، في جملة أمور، سبل مساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من أضرار تبعية بسبب جزاءات مجلس الأمن، وتقيم المطالبات المقدمة من تلك الدول بموجب المادة ٥٠. وقد تكون هذه خطوة هامة صوب إضفاء الطابع المؤسسي على نظام يمكن فيه تقاسم الأعباء التي تفرض على البلدان الثالثة نتيجة للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن تقاسما منصفا من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن سلطة الأمم المتحدة في اتخاذ إجراء إنفاذي ضد المسؤولين عن تهديد أو خرق السلم منصوص عليها في الميثاق. ولكن ما أن يقع العدوان ويسلم به مجلس الأمن ويتخذ بشأنه قرارا، عندئذ تضطر الأمم المتحدة - أو على وجه التحديد، مجلس الأمن - الى الاعتماد على الدول الأعضاء في تنفيذ أحكام ذلك القرار. وعلى الرغم من الحالات السابقة التي أذن فيها مجلس الأمن لمجموعة من الدول الأعضاء باتخاذ إجراء إنفاذي ضد دولة خرقت السلم، فإنه يلزم التأكيد مرارا وتكرارا على ضرورة أن يمارس المجلس أقصى قدر من الحذر والحرص في هذا الصدد. ولدى الإذن بإجراء إنفاذي، ينبغي لمجلس الأمن في جميع الحالات أن يتأكد بوضوح من وقوع عمل عدواني وأن يكفل أن الإجراء الذي يتخذه يحظى بتأييد كامل عضوية الأمم المتحدة.

وفي الختام، إذ أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به سفير اندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، أود أن أقول إننا نأمل في تحسين موقفنا بشأن مختلف المواضيع المعالجة في ورقة الموقف في مجرى سير المناقشات وتوسيع نطاقه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي هو ممثل بولندا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فلوسوفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بياني بالإعراب عن تمنياتي لكم ولجميع أعضاء مجلس الأمن بسنة جديدة، سنة خير وعافية، وأن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وأود أيضا أن أشكر سلفكم، السفير باكوراموتسا، ممثل روان،،دا، على ترؤسه لأعمال المجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

إننا نضم صوتنا اليكم، سيدي الرئيس، والى مجلس الأمن في الإعراب عن تعازينا الصادقة لأسر ضحايا الزلزال المدمر الذي ضرب منطقة كوبه في اليابان قبل يومين. وأود أن أطلب الى الممثل الدائم لليابان أن ينقل

رسالة التعاطف هذه الى حكومته والى كل من ينعون ذويهم.

ترحب بولندا بـ "ملحق لخطة للسلام" الذي قدمه الأمين العام بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة. إن هذه الوثيقة، التي ترمي الى تحسين أداء الأمم المتحدة في الميدان الرئيسي لمسؤوليات المنظمة - أي صون السلم والأمن الدوليين - تتضمن تقييما لإنجازات الأمم المتحدة وعددا من الأفكار الملهمة فيما يتصل بمستقبل الأمم المتحدة.

إننا نعتقد أن الأمين العام على حق في تأكيده على أن الأمم المتحدة توفر أفضل السبل وأكثرها تبشيرا لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين حاليا ومستقبلا. وهذا ينطبق على الماضي القريب، وينطبق الآن، حيث نشهد زيادة كبيرة في نزاعات داخل الدول تكون عادة عنيفة، بالمقارنة مع الحروب بين الدول التي كانت أكثر تواترا في عالم الحرب الباردة. ونحن نشاطر رأي الأمين العام بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والمتوائمة تمثل أفضل علاج لهذه الصراعات. ومراعاة لذلك، ستواصل بولندا دعم عمل القطاعين الاجتماعي والاقتصادي في المنظمة، باعتبارهما عنصرا هاما في نظام الإنذار المبكر وأداة لا غنى عنها للبناء بعد انتهاء الصراع. ويشاطر الوفد البولندي رأي الأمين العام بأن الطريقة التي نعالج بها التهديدات الجديدة من حيث نوعيتها التي يتعرض لها الأمن الدولي يجب أن تستجيب بشكل أفضل للأسباب الجذرية لهذه التهديدات ولطبيعتها.

وثمة حاجة الى إجراء المزيد من المناقشات حول تطوير مفاهيم الدبلوماسية الوقائية، وإدارة الصراعات، والبناء بعد انتهاء الصراع. وبإمكان المنظمات الإقليمية أن تسهم بشكل ملموس في هذه المناقشة. ومن شأن تطوير التعاون بينها وبين الأمم المتحدة أن ييسر عملنا كثيرا. وإنني أعني بوجه خاص منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي اكتسبت خبرة كبيرة وفريدة خلال معالجتها لمشاكل السلم والأمن في المنطقة التي قد تكون أكثر تأثرا بتغييرات ما بعد الحرب الباردة.

ونرى أيضا أن عمليات حفظ السلم ستظل أداة أساسية في إدارة حالات النزاع في المستقبل المنظور. والأمين العام محق في دعوته الى إجراء دراسة عاجلة ومتعمقة لأداء الأمم المتحدة في هذا الصدد. ولا شك في أن الصورة الشاملة التي ستبزغ من هذه الدراسة ستكون إيجابية. ولكن لا يزال هناك مجال لإدخال تحسينات جديدة. فعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم ينبغي أن تحظى بولايات أشمل وأفضل تخطيطا وتنظيما وتمويلا.

وثمة إمكانية لتحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم من خلال إجراء تعدلات محددة على أجهزة التنسيق داخل المنظمة ذاتها، وكذلك بين الأمانة العامة والمساهمين المعنيين. ونحن نسلم بتعقد هذه المسألة. وأفضل ما يمكننا، وينبغي لنا، أن نفعله الآن هو أن نعالجها بشكل كامل ومخلص وبإرادة واضحة للتوصل الى نتائج مرضية. وقد تم القيام بالفعل بجزء من هذا العمل. ونحن نشكر وفود كندا والنرويج وهولندا على جهودهم لتيسير إجراء مناقشة لصقل آليات حفظ السلم.

وأود أن أذكر هنا مشاركة بولندا في عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة. إن هناك حوالي ٢٠٠٠ جندي بولندي يخدمون تحت علم الأمم المتحدة. وقد بدأ مركز التدريب لعمليات حفظ السلم في مدينة كيلسه في بولندا عمله قبل أكثر من سنة. وبولندا ملتزمة بتخصيص وحدة لوجستية تضاف الى قوات الأمم المتحدة الاحتياطية في عام ١٩٩٦. وأود أن أؤكد للمجلس بأن بولندا ستبذل في المستقبل قصارى جهدها للاستجابة لطلبات الأمم المتحدة.

وتعلق بولندا أهمية خاصة على مسألة الجزاءات الجماعية، والتي جرت معالجتها باستفاضة في ورقة الموقف المقدمة من الأمين العام. فالجزاءات التي تصمم وتطبق بصورة صحيحة وحريصة تعد الآن، وستبقى، وسيلة لا غنى عنها تحت تصرف المجتمع الدولي. وبولندا على استعداد للاشتراك في مناقشة مفصلة حول هذا الموضوع.

لقد حدد وزير خارجية بولندا على أفضل وجه نهجنا بالنسبة للجزاءات حيث قال في بيان أمام الجمعية العامة بأنه ينبغي أن تكون هناك ترتيبات تخفف الأعباء التي تتحملها البلدان التي تشارك في التدابير الاقتصادية المتخذة ضد الدولة المذنبة وأن من الواضح أن المادة ٥٠ من الميثاق لا توفر علاجا كافيا.

أخيرا، فإن الآثار العكسية لحالة الأمم المتحدة المالية الراهنة على تحسين قدرات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لا يمكن تجاهلها. ليست هناك بلدان كثيرة في وضع تدعي فيه أداء لا غبار عليه في هذا الشأن. وإذ أقول هذا، أود أن أشير إلى أنه في كثير من الحالات يعتمد وفاء تلك البلدان بالتزاماتها المالية إلى حد كبير على سرعة تعويضها عن نفقات تحملتها من قبل فيما يتعلق بمشاركتها في عمليات حفظ السلام.

هذه هي الملاحظات المبدئية التي يقدمها الوفد البولندي عند هذا المنعطف من مداولاتنا.

إنني أود أن أشكركم - سيدي الرئيس - مرة أخرى على عقد هذا الاجتماع الهام، وأن أعلن استعدادنا لمزيد من الاشتراك في المناقشة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل بولندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفد بلادي.

المتكلم التالي هو ممثل هولندا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيغمان (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا بأن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير.

وأود أن أعرب أيضا عن تعازي وفد بلادي الخالصة لحكومة اليابان بمناسبة الكارثة المروعة التي وقعت بمنطقة كوبي بالأمس.

يسرني أن أغتنم هذه الفرصة لأخاطب المجلس بشأن الموضوع الهام محل الدراسة اليوم، والذي كان بالفعل موضوع البيان الذي أدلى به الوفد الفرنسي نيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونحن نوافق تماما على وجهات النظر التي طرحها في ذلك البيان، ولكننا نود أن ندلي بملاحظات إضافية قليلة.

إن هولندا، باعتبارها مشاركا رئيسيا في حفظ السلام وإدارة الأزمات، تعلق أهمية كبيرة على تعزيز قدرة الأمم المتحدة في هذا المجال وعلى الآراء والتوصيات المطروحة في خطة الأمين العام للسلام. إن هذا عنصر حاسم في مواجهة الأمم المتحدة للتحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي بعد نهاية الحرب الباردة.

إن ورقة الموقف التي جاءت في وقتها تماما والباعثة على التفكير، التي قدمها الأمين العام، بوصفها ملحقا لخطته للسلام، تصف التغيرات الشديدة سواء في حجم أو طابع أنشطة الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن، التي وقعت منذ كتابة الخطة. وهذه التغيرات تستدعي التفكير، وأود أن أتناول عددا من المسائل المثارة في الملحق.

في التقرير، يؤكد الأمين العام أهمية الدبلوماسية الوقائية. ولكن العقبة الكبرى أمام تطبيقها بنجاح - على حد قوله - هي تباطوء طرف أو آخر من الأطراف في نزاع ما في قبول قيام الأمم المتحدة بدور فعال. وقد أعرب عن الأمل في أن يتطور مناخ الرأي العام الدولي بطريقة تصبح فيها ممارسة مستقرة للبلدان ألا ترفض عرضا بالمساعي الحميدة للأمم المتحدة. وهولندا تشاطر هذا الرأي، لكنه سيكون من المفيد، في اعتقادي، أن نناقش بتفصيل أكثر بعض الشيء ما يمكننا القيام به لتهيئة ذلك المناخ. وإن الاحتفال المقبل بالعيد الخمسيني لإنشاء الأمم المتحدة في شهر تشرين الأول/اكتوبر المقبل، سيوفر فرصة طيبة لهذا الغرض. وأود أن أقترح أن يضمن رؤساء الدول أو الحكومات في اعلاناتهم في تلك المناسبة تأكيدا رسميا مجددا لرغبتهم في قبول أي عرض للمساعي الحميدة تقدمه الأمم المتحدة في حالات الصراعات التي قد يصبحوا طرفا فيها. وهذا يمكن أن يشكل مدونة سلوك للدول الأعضاء في مجال الدبلوماسية الوقائية.

إننا نرحب ترحيبا حارا بالنتيجة التي توصل اليها الأمين العام بأن فكرة قوة الرد السريع تستحق توجيه اهتمام جاد ونحن نشاطره تماما في تحليله. وكما يذكر المجلس، فإن وزير الشؤون الخارجية لهولندا أيد في البيان الذي أدلى به خلال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة إنشاء هذه القوة. ولقد ذكر، بشكل خاص، إمكانية إنشاء فرقة احترافية تابعة للأمم المتحدة تشكل جميعها على أساس طوعي وتكون في خدمة مجلس الأمن، قوة يمكن وزعها بسرعة في حالة الأزمات. ولن تكون لأفراد هذه الفرقة أية صلة بالقوات المسلحة للدول الأعضاء وستكون متعاقدة بشكل مباشر مع الأمم المتحدة. وهذا يبدو أفضل طريق

لضمان أن تكون هذه الوحدات متاحة فعلا في حالات الطوارئ، لأن استخدام وحدات تظل جزءا من قوات وطنية سيكون خاضعا لعملية صنع قرارات وطنية مضيعة للوقت تتضمن، في بعض الحالات، موافقة برلمانية. علاوة على ذلك، فإن نتيجة عملية صنع القرار هذه قد لا تكون بالضرورة إيجابية. لقد قامت هولندا بدراسة داخلية مبدئية بشأن جدوى وطرق تشكيل هذه الفرقة التابعة للأمم المتحدة وتنوي مواصلة دراسة هذا الخيار بالتشاور مع الدول الأعضاء والأمانة العامة في المستقبل القريب.

إن الأمين العام يميز بشكل واضح في ملحقه لخطة للسلام بين حفظ السلام وإنفاذ السلام. واذا ما فهمنا النص فهما صحيحا، فإن الأمين العام يحث على أن نعود إلى النوع التقليدي لعمليات حفظ السلام، القائمة على موافقة جميع الأطراف، والحياد وعدم استخدام القوة. إن العناصر الجديدة مثل حماية المناطق الآمنة، والعمليات الإنسانية خلال حرب مستمرة، وأيضا ممارسة الضغط على الأطراف، تعرض للخطر نجاح صيغة حفظ السلام، وبخاصة اذا ما كانت تنقص حفظة السلام القدرة على استخدام القوة بشكل فعال. وبطبيعة الحال، فإن هولندا توافق على أن تكون قدرات قوات حفظ السلام كافية للوفاء بمتطلبات المهمة. وينبغي أن تتوازن المهمة مع الوسائل. ومع هذا، فإننا نرفض أن نحدد أنفسنا بذلك النوع من حفظ السلام الذي كان مناسبا لعالم مختلف تماما عن العالم الذي نعيش فيه الآن. وكما يوضح الملحق، فإن طبيعة المشكلة التي تواجه المجتمع الدولي تغيرت نتيجة لموجة الصراعات داخل الدول التي حدثت مؤخرا، والظاهرة الخاصة بالدول الفاشلة. إن مسؤولية الأمم المتحدة عن صيانة السلم والأمن تجعل من المحتم على المنظمة أن تضع وسائل مواجهة هذه التهديدات الجديدة. وفي حالة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وحالات الطوارئ الإنسانية قد يصبح مما لا يمكن تجنبه إقران عمليات حفظ السلام بعناصر إنفاذ.

إنني أوافق على أن هناك امكانية حقيقية لحدوث التناقض والارتباك، وأن قوة الأمم المتحدة قد تواجه حالات ذات طابع بالغ الصعوبة والدقة. ومع هذا، فإن حكومة بلادي لا تستخلص نتيجة من التجربة، على سبيل المثال في البوسنة والهرسك، تفيد بأننا أعطينا قوة الأمم المتحدة للحماية مهمة خطأ. بل على العكس من ذلك، فإنه ينبغي تعزيز قدرات القوة وتخفيض تعرضها للخطر، حتى يمكنها فعلا أن تؤدي مهمتها الحالية.

إن الأمين العام يشير في ملحقه أيضا إلى تفاعل جديد بين المجلس والبلدان المشاركة بقوات. لقد أكدت هولندا بشكل متكرر أهمية تعزيز الشفافية وتحسين المشاورات مع البلدان المشاركة بقوات التي ليست أعضاء في المجلس. وقد أسفرت الاجراءات الجديدة التي قررها المجلس مؤخرا بالفعل عن معلومات ومشاورات محسنة بشأن العمليات التي أذن بها المجلس، وآمل أن يتحقق تقدم أكبر في هذا الصدد. إن هذا توقع له ما يبرره من جانب البلدان التي، بينما هي ليست أعضاء في المجلس، مساهمة كبرى في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وبالتالي هامة في تنفيذ قرارات المجلس. وهذا الاشتراك المحسن للدول المشاركة بقوات في العملية السياسية هام أيضا من أجل الإبقاء على التأييد العام الداخلي. إنه يمكن أن يتحقق دون المساس بمسؤوليات المجلس أو الأمين العام الخاصة.

يجب أن تتوفر للمجلس المرونة في اختياره للوسائل وهو يحاول صيانة أو استعادة السلم والأمن الدوليين. إن الميثاق يذكر بالتحديد الجزاءات باعتبارها واحدة من الوسائل لتحقيق هذا الغرض. والأمين العام، يلاحظ بحق، أن الجزاءات كثيرا ما تكون لها آثار جانبية غير مرغوب فيها.

إن الخبرة المكتسبة منذ ١٩٩٠ توضح لنا أن إنشاء آلية مثل تلك التي يقترحها الأمين العام قد تشحذ ما يسميه بالآلية الكليلة. ففعالية ومصداقية آلية الجزاءات، التي تطبق اتساقا والميثاق، ستتحسنان بالتأكيد إذا ما اعتمدت بعض توصيات الأمين العام.

لكن يتعين على المنظمة - لا سيما إذا كان هناك تخفيض في أنشطة الإنفاذ العسكري التي تقوم بها الأمم المتحدة، كما يقترح الأمين العام - أن تضمن ألا تفقد وسيلة العمل الوحيدة المتبقية لها في حالات تهديدات السلم، أو خرق السلم، أو أعمال العدوان. وتعتزم هولندا، بالتعاون مع استراليا، معالجة شتى المسائل المتصلة بالتنفيذ الفعال للجزاءات في ورقة عمل ستقدم بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة للقانون

الدولي العام الذي سيعقد في نيويورك في آذار/مارس ١٩٩٥.

لدى قراءتي للملحق، أسعدني بصفة خاصة التأكيد الذي أكده الأمين العام على مفهوم بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وهذا ينبغي أن يتضمن الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى التعاون الإنمائي وهو أداة حيوية في النهوض بالسلم والأمن الدوليين. إن تحقيق تعاون بين المنظمات المختلفة المعنية يجب أن يكون أحد الأهداف الهامة، ونؤيد الأمين العام تمام التأييد في جهوده الرامية إلى زيادة التنسيق في الميدان.

واسمحوا لي أن أختتم بأن أعلن أننا نرحب بما يوليه الملحق من اهتمام للمنظمات الإقليمية. فالتعاون بين هذه المنظمات والأمم المتحدة يبدو أنه يتطور في الاتجاه الصحيح. والأمين العام على حق إذ يعلن أنه لا يمكن وضع نموذج عالمي لعلاقة هذه المنظمات بالأمم المتحدة. إن يد الأمم المتحدة العليا، فيما يتصل بالإنفاذ، منصوص عليها في الميثاق ولا بد من احترامها. غير أن هذا لا يستبعد تقسيم العمل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وهذا، في رأي بلادي، ينبغي أن يقوم على أساس اعتبارات المزايا المقارنة. فالمهام الفردية يجب أن تؤديها المنظمة المؤهلة أفضل تأهيل للقيام بها. وبهذه الطريقة يمكن تفادي الازدواجية والمنافسة بين المؤسسات، وتعزيز فعالية جهودنا المشتركة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل هولندا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل تركيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باتو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بلحظة لأتوجه بتعازينا الخالصة إلى اليابان للخسارة الفادحة في الأرواح التي تسبب فيها الزلزال الأخير هناك.

أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقديم "ملحق لخطة للسلام"، المطروح على مجلس الأمن اليوم للنظر فيه.

لقد كان تقرير "خطة للسلام" وقت إصداره مسعى مفحما ذكّر المجتمع الدولي بالحاجة الملحة إلى تعزيز قدرات وترتيبات الأمم المتحدة بغية تمكين المنظمة من أن تتحمل، بأسلوب أكثر فعالية وكفاءة، العبء المتزايد دوما لصون السلم والأمن في كل أرجاء المعمورة. وإن المناقشة المستفيضة التي تملأ مجلدات، التي ولّدتها الخطة حتى الآن لهي دليل على حُسن توقيت مبادرة الأمين العام.

ومنذ ذلك الحين حدثت تغيرات هائلة على الساحة الدولية، بعضها مشجع، لكن معظمها مثبط للهمم. ونتيجة لهذه التغيرات زادت أعباء الأمم المتحدة زيادة مذهلة. وها هي المنظمة تمر بمحاسبة جادة للنفس بشأن دورها وفعاليتها ومصداقيتها على أساس يومي تقريبا.

وفي ضوء آخر هذه التطورات، ونظرا لأننا سنحتفل هذه السنة بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، فإننا نعتقد أن ملحق الأمين العام لخطة للسلام يمثل خطوة قيِّمة إلى الأمام جاءت في الوقت المناسب لتلقي الضوء على المجالات التي ظهرت بها صعوبات متعلقة بالمبادرات والأفكار التي طرحت في الخطة.

إننا نؤيد بحرارة النقطة التي أثارها الأمين العام في ورقة الموقف التي قدمها والقائلة بأن من الأفضل منع وقوع الصراعات بدلا من معالجتها بعد اندلاعها. والواقع، أن فكرة منع النزاعات بالطرق السلمية مجسدة في نص وروح الميثاق. بل إنها ليست الوسيلة المستصوبة والمثالية للسيطرة على الصراعات وحسمها فحسب، وإنما أيضا أفضل طريقة من حيث تناسب الكلفة مع المردود. وتحقيقا لهذه الغاية لاحظنا باهتمام المقترحات التي طرحها الأمين العام في ورقة الموقف التي قدمها.

وفضلا عن ذلك، نعتقد أنه لا بد من تركيز مزيد من الاهتمام على بعض تدابير الدبلوماسية الوقائية مثل بعثات تقصي الحقائق، والوزع الوقائي، وقدرات الإنذار المبكر.

إننا نتشاطر ملاحظات الأمين العام الواردة في الملحق بالنسبة للتغيرات النوعية والكمية التي حدثت منذ نهاية الحرب الباردة - خاصة بالنسبة للخسائر

البشرية المأسوية الناجمة عن الأعمال العدائية المتزايدة التي طفت على السطح. إن العدد المطلق للاجئين - الذي يقدره الأمين العام بـ ٢٦ مليون لاجئ، والذي ارتفع بمقدار ضعفين منذ عام ١٩٨٧ - يتطلب إجراء سريعا وحاسما. ونعتقد أنه يجب، كخطوة فورية، تعزيز القدرات المالية والمادية لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

وفي مجال نزع السلاح، يعرض الأمين العام مفهومين جديدين في ورقة الموقف المقدمة منه، ألا وهما، نزع السلاح على نطاق صغير، ونزع السلاح الكلي. إن الاقتراح بأن نزع السلاح على نطاق صغير هام لبناء السلام فيما بعد الصراع اقتراح يستأثر بالاهتمام بصفة خاصة ويستحق الدراسة. كما نتفق مع الأمين العام في قوله

"وتتجلى الأهمية ... لنزع السلاح على نطاق صغير في الانتشار الهائل للأسلحة الهجومية الأوتوماتيكية والألغام المضادة للأفراد وغيرها". (S/1995/1، الفقرة ٦١)

ونؤمن بأن الجهود المبذولة للتصدي لانتشار هذا النوع من الأسلحة يجب أن توازن بعناية بين ضرورة معالجة العواقب الوخيمة لتلك الأسلحة وحق الدول المشروع في الدفاع عن نفسها. وبالتالي، يجب أن تركز التدابير ذات الصلة في هذا المجال على سبل تمكين شتى آليات الحد من الأسلحة من كشف المستخدمين النهائيين غير الشرعيين لها والتحقق منهم.

نؤيد تمام التأييد آراء الأمين العام المتصلة بالجزاءات - وبصفة خاصة إشارته إلى المادة ٥٠ من الميثاق. ففي الفقرة ٧٣ من تقريره التكميلي يقول، وعن حق،

"الجزاءات هي إجراء يتخذ بصورة جماعية من جانب الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما. وينبغي أن تتحمل التكاليف اللازمة لتطبيقها، شأنها شأن غيرها من التكاليف ... جميع الدول الأعضاء بصورة منصفة وألا يقتصر تحملها على العدد القليل منها الذي يشاء سوء حظه أن يكون من جيران البلد المستهدف أو شريكا اقتصاديا رئيسيا له". (S/1995/1، الفقرة ٧٣)

إننا نؤيد تمام التأييد مقترحات الأمين العام الواردة في الفقرة ٧٥ من ورقة الموقف المقدمة منه، والمتعلقة بإنشاء آلية للقيام ببعض الوظائف المتصلة بالجزاءات.

أرى لزاما علي أن أضيف إلى الملاحظات التي قدمها الأمين العام أن الافتقار إلى آليات التشاور القديرة، وسرية اتخاذ القرارات في المجلس، يسببان أيضا قلقا بالغا لمجموع العضوية بصفة عامة. وفي هذا السياق، أود أن أكرر ما قلته في هذا المكان في ١٦ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، خاصة لدى الإشارة إلى فرض الجزاءات الاقتصادية وإعادة النظر فيها. بما أنه يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تمتثل للجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة، فإننا نرى وجوب أن تتسم عمليتا صنع القرار الخاص بالجزاءات وإعادة النظر فيها بالشفافية التامة.

وكيما تكون نظم الجزاءات فعالة، فإنها تتطلب التعاون الكامل من جانب الدول الأعضاء. فالتنفيذ الناجح للجزاءات لا يمكن أن يتحقق إلا بالتضحيات الجسام من جانب البلدان الأكثر تأثرا بها. ومن الصعب فهم لماذا تجري إعادة النظر في نظم الجزاءات في مشاورات مغلقة غير رسمية. وعند هذه النقطة، أود أن أكرر اقتراحنا المحدد وهو أننا نطلب من المجلس أن ينظر:

"في إمكانية إعادة النظر في نظم الجزاءات الحالية في اجتماعات علنية تجرى فيها مناقشات علنية". (S/PV.3483، الصفحة ٢٠)

ومن هذا المنطلق، فإن الرأي المدروس لبلادي هو أنه ينبغي للجان الجزاءات أيضا أن تجري مداولاتها في جلسات عامة وأن تقوم بإبلاغ البلدان غير الأعضاء بمداولاتها وقراراتها من خلال تعميم تقارير مفصلة بشكل دوري. ونعتقد بقوة أن المصارحة في أنشطة المجلس المتعلقة بالجزاءات من شأنها أن تجعل النظام أكثر عدلا وإنصافا.

لقد لاحظنا بانتباه خاص ملاحظات الأمين العام واقتراحاته الواردة في ملحق خطة للسلام والمتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم، ونحث الأعضاء على النظر المتأني في الآثار المترتبة عليها.

ونحن نعتبر أن نجاح عمليات حفظ السلم يتوقف على ولاية واضحة وعملية يمنحها مجلس الأمن، وتعاون الأطراف المعنية، واستعداد الدول الأعضاء للإسهام بالأفراد، وأخيرا وليس آخرا، يتوقف على توفر الدعم المالي والسوقي الكافي.

علاوة على ذلك، فإن الولايات يجب أن تفصل تفصيلا يتواءم ووقائع وضرورات الحالة. وبالاقتران مع هذا، فإن ولايات صون السلم ينبغي استعراضها بصورة دورية، وعند الاقتضاء، فإن الولايات التي لم تعد تنطبق على الحالة السائدة ينبغي أن تعدل، وذلك كي تتمكن قوات حفظ السلم من العمل بأكبر قدر من الكفاءة. وفي هذا الصدد، فإن درجة فعاليتها ينبغي أن تستعرض أيضا، وأن يتم، حيثما يصح ذلك، تبسيطها تمشيا مع هدف التقليل من التكاليف.

وفي ضوء الأعباء المالية التي نواجهها بالنسبة لأنشطة حفظ السلم، أود أن أشير مرة أخرى الى مقترحات الأمين العام الواردة في "خطة للسلام". فنحن ما زلنا ندعم المقترحات الواردة في تلك الخطة لمعالجة هذه المشكلة، مثل فرض ضرائب على مبيعات الأسلحة، والاحتفاظ بفوائض الميزانية، وزيادة صندوق رأس المال العامل، والإذن بالاقتراض التجاري، وإقامة صندوق لمنح السلام.

ونظرا للوقائع القاتمة التي نشهدها بشيء من الألم في أنحاء مختلفة من العالم، ولا سيما بصدد الجوانب الإنسانية للصراعات، فإن استنتاج الأمين العام الوارد في ملحق لخطة للسلام بشأن ضرورة إيلاء تفكير جدي لفكرة قوة الوزع السريع اقتراح يحفز على التفكير ويستحق النظر فيه على سبيل الاستعجال. وهذه القوة باستطاعتها أن تضطلع أيضا بدور رادع في بعض الحالات، حسب حجمها، وولايتها، وسبل وزعها، ومستوى استعدادها، ومدى قربها من مناطق الصراع المحتمل.

واعتقادنا الراسخ هو أن المنظمات الإقليمية لديها الكثير الذي يمكن أن تسهم به في مجال صون السلم والأمن في إطار الفصل الثامن من الميثاق. فالتحديات التي نواجهها اليوم أكبر بكثير من الوسائل والموارد المتاحة للأمم المتحدة كي تستجيب لها بنفسها بصورة فعالة ومناسبة. ونعتقد أن أنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ينبغي النظر إليها على أنها بطبيعتها أنشطة داعمة ومكملة بعضها لبعض. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نأخذ في الحسبان أن الأمم المتحدة يظل لها الدور الرئيسي في حفظ السلم والأمن في أنحاء العالم. وتحقيقا لذلك، نضم صوتنا الى النقطة التي أثارها الأمين العام والقائلة بأنه نظرا للسمات الفريدة لكل حالة، ولاختلاف أوضاع الولايات، بالإضافة الى اختلاف هياكل المنظمات الإقليمية، فإن أي محاولة لاعتماد نموذج عالمي واحد لعلاقاتها مع الأمم المتحدة ستحدث عكس الأثر المنشود. وفي هذا السياق، نحن نؤيد المبادئ التي وضعها الأمين العام في الفقرة ٨٨ من تقريره، كأساس لهذه العلاقة.

ونحتفل هذا العام بالذكرى الخمسينية لإنشاء هذه المنظمة. وهذا أنسب الأوقات لتقييم تجاربنا الماضية والبدء بالتفكير بالمستقبل. ولي أمل وطيد بأن يتخذ ملحق تقرير الأمين العام لخطة للسلام منطلقا مناسبا لهذا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي ممثل كندا. وأدعوه لشغل معقد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أهنئكم أولا، سيدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. لقد حقق المجلس بالفعل قدرا كبيرا من العمل في ظل قيادتكم القديرة. وأود أيضا أن أهنئ سلفكم، الممثل الدائم لرواندا، على همته في الاضطلاع بمهامه خلال شهر كانون الأول/ديسمبر.

ونظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي امثل فيها أمام المجلس خلال ما يقرب من ٢٠ عاما، أود أن أؤكد للمجلس تعاون وفد بلادي الكامل في السعي لتحقيق أهدافنا المشتركة.

وأود لو سمحتم لي، يا سيدي الرئيس، أن أنضم الى زملائي، وأن أعرب من جانبي عن تعاطف الكنديين إزاء المأساة المروعة التي حلت بسكان كوبي في اليابان.

إن كندا ترحب ترحيبا حارا بعرض الأمين العام لملحق خطة للسلام. وهو يقوم بذلك في وقت ملائم تماما، أي في هذه السنة الموافقة لبلوغ منظمتنا سن الخمسين؛ لقد حان الوقت فعلا لتقييم المسائل الهامة

التي تواجه الأمم المتحدة. وهذه المسائل عرضها الأمين العام بوضوح في الملحق وفي خطة للتنمية. ونحن جميعا نقر بأن المسائل التي أثارتها خطة للسلام وخطة للتنمية هي مسائل لا انفصام بينها.

ويسعدني أن تتاح لي هذه الفرصة لأعرب أمام المجلس عن بعض الآراء الأولية بشأن ورقة الأمين العام، وهي وثيقة تدرسها كندا، بطبيعة الحال، عن كثب شديد.

ونحن نتفق الى حد كبير مع تحليل الأمين العام الدقيق والبليغ للتغييرات الكمية والنوعية التي جرت في أنشطة المنظمة في مجال السلم والأمن الدوليين. صحيح أنه في غضون فترة قصيرة أصبح العبء الجماعي على كاهلنا أثقل بكثير.

كما أننا نؤيد السمات الرئيسية لاستنتاجاته وتوصياته الخاصة بالأدوات التي يجب علينا أن نكتسبها لكي نعالج بشكل أكثر فعالية الصراعات الإثنية والعرقية والدينية والصراعات الأخرى التي تواجه عالمنا، والتي تهدد بالتكاثر في السنوات القادمة.

(تكلم بالفرنسية)

وبطبيعة الحال، فإن من الأهمية بمكان تحسين طائفة الأدوات المتاحة لنا وذلك لتمكين الأمم المتحدة من الوفاء بدورها. ولكن مما له أهمية قصوى أن نقرر، نحن الدول الأعضاء بشكل جماعي الدور الذي نحن على استعداد للاضطلاع به في وجه الصراعات الدموية المتفجرة في أنحاء العالم، وما الذي ينبغي أن يكون عليه دور منظمتنا. وما من شك أن هذه جميعها قرارات صعبة.

فأي نوع من الالتزام ترانا، نحن الدول الأعضاء، على استعداد للاضطلاع به للحيلولة دون تكرار مآسي كمأساة رواندا؟ لقد عجزنا، بشكل جماعي، عن تقديم استجابة كافية لهذه الإبادة الجماعية. فما هي الظروف التي نكون فيها، نحن الدول الأعضاء، على استعداد للتضحية بأرواح جنودنا في محاولة لمنع ارتكاب مجازر بحق الأبرياء من الناس؟

من الواضح أنه ليست هناك إجابة سهلة أو مباشرة على هذه الأسئلة. فالتجربة الماضية دللت أيضا على عدم وجود تشابه بين أي حالتين. ففي بعض الحالات، مثلا، قد يكون من المفضل، بالرغم من الشعور بداعي العجلة، الامتناع عن التدخل الفوري في صراع معين بإنشاء عملية لحفظ السلم. فقد يكون من الأجدى اتباع سبل أخرى لمساعدة الأطراف المعنية على إيجاد حلول طويلة الأجل لمشاكلها. وفي حالات أخرى قد يكون النهج الأمثل هو التدخل السريع المحسوس.

على أية حال، نستطيع أن نؤكد من جديد على عزمنا على ألا نبقى غير مبالين بالبؤس الذي يسببه النزاع المسلح، ونكرر التزامنا بأن نحاول، قدر إمكاناتنا، إيجاد حلول جماعية أكثر فعالية من تلك التي اتبعت في الآونة الأخيرة.

وفي وجه الصعوبات المصادفة في العديد من العمليات الأخيرة، قد يرى البعض أن مجلس الأمن ينبغي ألا يتدخل بعد الآن في الصراعات المعقدة داخل الدول. ومن جانبها، فإن كندا تشجع مجلس الأمن على مواصلة الاهتمام بحل الصراعات فيما بين الدول وداخل الدول. وكما بين الأمين العام، فإن الصراعات داخل الدول هي اليوم أكثر تواترا وأشد عنفا.

وقد يرى الآخرون أن الأمم المتحدة ينبغي أن تلجأ الى عمليات حفظ السلم التقليدية. ونحن لا يمكن أن نؤيد هذا النهج الذي من شأنه أن يحد تدخل المجتمع الدولي في حالات أقل تواترا بصورة متزايدة. وأود أن أضيف في الواقع أن الانخراط في نوع "تقليدي" من العمليات لا يكفل النجاح على الصعيد السياسي.

لقد بذلنا بعض الجهود اللافتة في ميدان حفظ السلم إبان السنوات القليلة الماضية، وأنفقنا موارد كبيرة على العديد من أنواع العمليات الجديدة، وفقدنا عددا من الجنود. وحاولنا التصدي للتحديات الجديدة على النطاق العالمي. ولكن الصعوبات التي جابهناها، لاسيما في الصومال والبوسنة وكرواتيا ورواندا، بينت أن النوايا الحسنة لا تكفي وحدها لتحقيق النتائج المرجوة. ويجب علينا أن نتصدى لكل حالة جديدة على نحو سليم، وأن نوفر للمنظمة الوسائل التي تحتاج اليها لتحقيق أهدافها.

إنني لا أدعي بأنني سأقوم بتحليل تقرير الأمين العام بالتفصيل اليوم وسنفعل ذلك في وقت لاحق وفي

سياق الجمعية العامة. ولكنني أود أن أبرز الآن بعض أجزاء الملحق التي نعتبرها ذات أهمية خاصة.

إن أنشطة الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم ذات أهمية حاسمة، ولا يوجد بعد الآن حاجة الى برهان أنها ضرورية. وكما يشير اليه الأمين العام، لا يوجد افتقار الى المعلومات عن الصراعات المحتملة، بل بالأحرى أن تلكوء طرف أو آخر من الأطراف عن قبول المساعدة الوقائية للأمم المتحدة يحد من قدرتنا على العمل. وبغية الاستخدام الأفضل للمعلومات الموجودة تحت تصرفنا، نرى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن يساعد مجلس الأمن، والجمعية العامة، والأمين العام على توقع أفضل للمشاكل، وعلى بلورة استراتيجيات للتصدي للأسباب الاقتصادية والاجتماعية للصراعات. وكما فعل الآخرون، زودنا الأمين العام بقائمة بأسماء الشخصيات المرموقة التي يمكن أن تمثله في أنشطة الدبلوماسية الوقائية.

وبالنسبة الى عمليات حفظ السلم، يجب أن نؤكد مجددا على الحاجة الى ولايات واضحة وممكنة التحقيق من مجلس الأمن، والحاجة الى إيجاد سبل عملية لإضفاء الطابع المؤسسي على مشاورات مجلس الأمن مع الدول المساهمة بقوات. ولا بد لنا أيضا من أن نضمن أن أدوار مجلس الأمن والأمين العام والمنظمات الاقليمية المعنية بتنفيذ عمليات حفظ السلم محددة تحديدا واضحا وأنها تحظى بالاحترام. والجدير بالذكر أن مجلس الأمن سيكون، في نهاية المطاف، مسؤولا دائما عن نتائج هذه العمليات. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن مسؤولية الأمين العام عن تنفيذ البعثات.

علاوة على ذلك، غدونا ندرك أنه، كما يشير اليه الأمين العام، من الخطر دائما أن تحول عملية جارية لحفظ السلم التي تتوقف على موافقة الأطراف الى عملية تقتضي استخدام القوة. ونحن، الدول الأعضاء، لا بد لنا من أن نوفر للأمين العام ما يلزم من القوات المجهزة والمدربة على تنفيذ الولاية الموكولة اليها. ولا بد لنا أيضا من أن نتيح لهذه العمليات أساسا سليما، وأن نفي إذن في الموعد المقرر بالتزاماتنا المالية في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بفكرة الأمين العام حول إنشاء قوة للرد السريع، فإن كندا كما تعلمون قد اضطلعت بدراسة مستفيضة بشأن الخيارات العملية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل لتحسين قدرة الأمم المتحدة على الرد السريع في أوقات الأزمات. وستتوفر نتائج هذه الدراسة في الدورة المقبلة للجمعية العامة. ولهذا الغرض، التمسنا المساعدة من العديد من الخبراء الدوليين، ونحن نعتمد على التعاون النشط من جانب الأمانة العامة.

إننا نشاطر آراء الأمين العام بشأن نزع السلاح وأهمية مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي نأمل أن تجدد لفترة غير محددة. ويصح القول نفسه على الحاجة الماسة الى دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ. وتحديد الأسلحة التقليدية يبقى أيضا مجالا يحظى بالأولوية للتدخل، ونحن مقتنعون بأنه ينبغي الاستخدام الأفضل لسجل الأسلحة التقليدية. وعلى سبيل المثال حيث يتعلق الأمر بالألغام المضادة للأفراد.

ويجب علينا أن نعترف أن خبرتنا حتى اليوم في الجزاءات أسفرت عن نتائج مختلطة. إنها وسيلة يعوزها الكمال لكنها ضرورية، وهي من بين الآليات المختلفة المتاحة للتأثير على سلوك الحكومات التي تتحدى المجتمع الدولي. والجهود الكبيرة التي يبذلها عدد من الدول للرفع حتى الجزئي للجزاءات المفروضة عليها تبين مدى فعاليتها. وحتى اذا أمكننا أن نتبين فوائد التقييم المسبق لأثر الجزاءات، لا نرى أن علينا أن ننشئ آليات قد تؤخر فرضها بصورة لا مبرر لها.

إننا نشاطر ملاحظات الأمين العام بشأن الحاجة الى التنسيق الفعال للعمل الدولي في مجال السلم والأمن. ونؤيد مفهومه للدور الذي ينبغي أن تضطلع به المنظمات الاقليمية، والبراميترات التي ينبغي أن تسترشد بها العلاقات بين الأمم المتحدة وهذه الأخيرة. ونعتقد كذلك، شأننا شأن الأمين العام، بفائدة إنشاء مجموعة من "أصدقاء الأمين العام" لمساعدته في تحقيق أهدافه. وهذه المجموعات الصغيرة المتوازنة جيدا المؤلفة من دول مهتمة بالأمر قد أثبتت فائدتها بإشراك أعضائها على نحو أعمق في حل الصراعات.

فلنأمل في ألا تكون هذه الذكرى السنوية الخمسون، كما ينبغي أن تكون، عاما للاحتفال فحسب، بل أن تكون أيضا انعكاسا لمنظمتنا. وفي الأشهر المقبلة، ستكون الأسئلة التي أثارها الأمين العام موضوع

مناقشات ليس بين الدول فحسب، وهي المناقشات التي ستشارك فيها كندا بنشاط، بل في صفوف الجمهور العام أيضا. فلنشجع الآن مناقشة واسعة مفتوحة تساعدنا على تحديد مسارنا في السنوات المقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل اليابان. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مارويامـا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب، بالنيابة عن حكومتي، عن أعمق تقديري لكم سيدي الرئيس ولأعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى على ما قدمتم الى اليابان شعبا وحكومة من مواساة وتعاز فيما يتصل بالزلزال الذي حدث مؤخرا. وسأنقل بالتأكيد هذه الرسائل الى حكومتي.

السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وأنا واثق بأن المجلس، في ظل قيادتكم القديرة، سيضطلع بأعماله بأقصى قدر ممكن من الفعالية. نتوجه بالشكر أيضا الى السفير باكوراموتسا ممثل رواندا، على الطريقة الماهرة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي.

يقدم التقرير المعنون "ملحق لخطة للسلام: ورقة موقف مقدمة من الأمين العام" اقتراحات جديدة لتعزيز وظائف الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم وصنعه، في ضوء التغيرات التي استجدت مؤخرا في الحالة الدولية، وأوجه النجاح والفشل في جهود حفظ السلم المبذولة في الآونة الأخيرة. وهو يبرز بعض المجالات التي نشأت فيها صعوبات غير متوقعة منذ حزيران/يونيه ١٩٩٢، حينما صدر تقرير الأمين العام "خطة للسلام". وتقدر اليابان النهج الأكثر واقعية - عموما - الذي يأخذ به حيال مسألة السلم والأمن والاستفادة من عبر الماضي وتجاربه. وكون هذه الورقة قد قدمت إلينا ونحن نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة يجعلها ملائمة تماما في توقيتها. ونحن نتطلع الى المشاركة في المناقشات النشطة التي ستثيرها هذه الورقة بالتأكيد.

اسمحوا لي أن أتقدم بتعليقات اليابان على النقاط الرئيسية الواردة في "ملحق لخطة للسلام".

يبين الأمين العام أنه، بالاضافة الى الزيادة الكمية الجذرية في أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بصون السلم والأمن، طرأت تغيرات نوعية تتسم بأهمية أكبر. وكما توضح الورقة، فإن العديد من صراعات اليوم يحدث داخل حدود الدول وليس فيما بينها. وانهيار مؤسسات الدولة أصبح سمة شائعة في هذه الصراعات. كما أن استخدام قوات الأمم المتحدة لحماية العمليات الإنسانية أصبح اتجاها آخر آخذا في التزايد. وتتفق اليابان مع الأمين العام في تحليله، وفي الأهمية التي يعلقها على هذا الاتجاه. والواقع أن هذه التغيرات النوعية يجب أن تراعى في الجهود الرامية الى استحداث وسائل أكثر ملاءمة لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

ومن بين أنشطة الأمم المتحدة التي تستحق ايلاءها أولوية أعلى، الأنشطة المتصلة بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلام. وألاحظ أن جهدا قد بذل للاهتداء الى أشخاص يملكون المهارات والخبرة الدبلوماسية اللازمة للعمل كوسطاء، أو ممثلين خاصين أو مبعوثين خاصين للأمين العام. وهذا الجهد ينبغي تعزيزه، وعلى سبيل المثال، عن طريق إعداد قائمة بأولئك الأشخاص. وفي الحالات التي يفتقر فيها أولئك الأشخاص الى الخبرة والفهم الكافيين فيما يتعلق بالأمم المتحدة، من المهم تزويدهم بالتدريب اللازم لضمان اضطلاعهم بمهامهم بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

ونحن نشاطر الأمين العام إدراكه للحاجة الى انشاء وايفاد بعثات ميدانية صغيرة لممارسة الدبلوماسية الوقائية، وبذل جهود صنع السلام في وقتها المناسب ولفترة زمنية كافية، وفي جهد يستهدف المحافظة على موارد الميزانية، ينبغي السعي الى التعاون مع المنظمات الإقليمية واستخدام موظفيها المهرة، والتشجيع على ذلك.

وترى اليابان أنه في الحالات التي تقتضي فيها الضرورة اتخاذ اجراءات قسرية، لا بد من أن تتضمن الولاية تعريفا واضحا للإجراءات بوصفها اجراءات استثنائية، وأن تحدد أمدها، لأن عملية حفظ السلم القائمة على القسر يحتمل أن تؤدي الى أن تصبح الأمم المتحدة طرفا في الصراع، وأن تحيد بذلك عن مبدأ

الحياد. ونلاحظ مع التقدير أن الأمين العام يسلك نهجا حذرا تجاه انفاذ السلم.

وكما بينت التجربة مؤخرا فإن التقيد بالمبادئ التقليدية لحفظ السلم - وبخاصة موافقة الأطراف المتصارعة، والحياد، وعدم استعمال القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، والتزام الأطراف بوقف اطلاق النار واتفاق السلام - أمر أساسي لنجاح أية عملية لحفظ السلام. ويسعد اليابان أن تلاحظ أن الأمين العام يقدم تحليلا مماثلا. وفي الوقت ذاته، تعد عمليات حفظ السلم الشاملة - مثل سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا - عمليات هامة ووثيقة الصلة بعالم اليوم، وستظل دائما نهجا سليما وفعالا. وعلاوة على ذلك، وبغية أن تكون عملية حفظ السلم ناجحة بحق، من الأساسي ادماجها في عملية سياسية شاملة منذ البداية. وكلما قرر المجلس أن ينشئ عملية جديدة لحفظ السلم، تحتم الضرورة تحديد ولايتها بالتفصيل، والنص على اطارها الزمني بوضوح في فقرة تحدد موعد انتهائها. فمن غير المقبول ومن قبيل عدم المسؤولية المالية إطالة أمد عملية لحفظ السلم بينما تظل أهدافها المحددة وجدولها الزمني مشوبة بالغموض.

وما أن يتخذ قرار بإنشاء عملية لحفظ السلم، من الضروي وزعها في الوقت المناسب. ولتحقيق هذا الهدف يمكن تحديد المساهمين بالموظفين المحتملين والمعدات حتى قبل أن يتخذ المجلس قرارا نهائيا. ومن الحيوي أيضا توفير التدريب اللازم للموظفين الموزوعين، وعلى وجه الخصوص، وفي ضوء الدور المتزايد للعنصر المدني في جهود حفظ السلم الأخيرة، تمس الحاجة الى إعداد برامج تدريب موحدة وكتيبات يستخدمها الموظفون المدنيون - كالشرطة المدنية، وكذلك الأفراد العسكريون.

وبالنسبة لفكرة الأمين العام المتعلقة بقوة الرد السريع، تنضم اليابان الى الآخرين في التشديد على أهمية تطوير مستوى من التأهب للوزع السريع لعمليات حفظ السلم، وتثني على مبادرة الأمين العام. ومن ناحية أخرى لا بد من زيادة توضيح النقاط التالية: إذا كان من المتوقع إيفاد قوة الى أي منطقة صراع بناء على قرار من المجلس وحده، فهل ستكون هناك أية دولة عضو مستعدة لتوفير قوات لهذه القوة؟ وهي ترجح كفة الفعالية المتوقعة لهذه القوة على اعتبارات التكلفة المترتبة عليها؟

ومن الضروري أيضا توضيح كيفية تجنب إيفاد ووزع عمليات حفظ السلم بطريقة غير مدروسة وغير منضبطة نتيجة لتبلور هذه الفكرة. وفيما يتعلق بمفهوم تكوين "مخزون احتياطي من معدات حفظ السلام المعتادة"، قد يكون من الضروري إيلاء مزيد من التفكير لقدرة كل مفرزة وطنية على الاستخدام الكامل للمعدات غير المعتادة، وعلى صيانة هذه المعدات.

وكما ورد وصفه في ورقة الأمين العام، فمع انتهاء مرحلة حفظ السلام في جهد للأمم المتحدة، من المهم وضع ترتيبات لنقل المسؤولية بطريقة سلسة من مجلس الأمن الى الجمعية العامة أو الى مجموعة دعم صغيرة يرأسها الأمين العام، للنهوض ببناء السلام. وهذا يقتضي مزيدا من التنسيق بين الهيئتين؛ ولكن من المفيد أيضا الشروع في بحث مسألة بناء السلم والتعمير بعد انتهاء الصراع، حتى قبل تسوية الصراع، وسيكون هذا حافزا للأطراف على التعجيل بوضع حد مبكر للصراع. ففي كمبوديا، على سبيل المثال، أخذت اليابان بزمام المبادرة في الدعوة الى عقد مؤتمر للتعمير، قبل توقف الأعمال القتالية. وكانت هذه المبادرة جزءا من جهودنا من أجل بناء السلم ما بعد الصراع هناك، كما أنها ساهمت في التسوية النهائية للصراع.

لا يبحث الأمين العام بالتفصيل مسألة "نزع السلاح الشامل"، على حد تعبيره. غير أن وفدي يود أن يشدد على أن عام ١٩٩٥ هام بوصفه العام الذي سينعقد فيه المؤتمر الخاص بتمديد معاهدة عدم الانتشار. ودعوني فقط أؤكد هنا أن اليابان تؤيد تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى بغية تعزيز استقرار نظام عدم الانتشار النووي. وبالمثل، من الأهمية بمكان أيضا النهوض بنزع السلاح النووي، وتأمل اليابان أن تبذل الدول الحائزة على الأسلحة النووية مزيدا من الجهود في هذا الصدد.

وفي الوقت ذاته، لا يمكننا أن نؤكد بما فيه الكفاية على أهمية الاختتام المبكر لمفاوضات الحظر الشامل للتجارب النووية. وفيما يتعلق بما يسميه الأمين العام "نزع السلاح على نطاق صغير"، وكما شدد وزير الخارجية كونو في بيانه أمام الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، فإن النقل المبكر للأسلحة التقليدية والإفراط في تكديسها عامل مزعزع للاستقرار في مناطق مختلفة من العالم. وهو لذلك مسألة تستأهل اهتماما جديا من المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك،

يود وفدي أن يضم صوته إلى الأمين العام في التأكيد على أهمية التحكم بالألغام المضادة للأفراد وتعزيز سجل الأسلحة التقليدية، وكذلك النهوض بنزع السلاح الإقليمي.

يتناول الأمين العام في ورقته بالبحث مسألة الجزاءات المعقدة، ويقترح إنشاء آلية لتحسين فاعليتها والتقليل من الأضرار العرضية غير المقصودة. هذه بالتأكيد مسألة حساسة وخلافية. ومع مراعاة النقاط الواردة في الورقة، يجب ألا يغيب عن بالنا أن الجزاءات هي إحدى الأدوات الفعالة القليلة المتاحة لنا الممكن استخدامها للإعراب عن إرادة وتصميم المجتمع الدولي دون اللجوء إلى الأداة النهائية، ألا وهي استعمال القوة. ومن المهم أيضا ألا يغرب عن بالنا أن هدف الجزاءات هو تعديل سياسة وسلوك طرف يهدد السلم والأمن الدوليين، وأن استخدام الجزاءات محدد بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة.

وعليه فإنني أسلم بأن من الضروري بشكل متزايد أن نأخذ في الحسبان مسألة الأثر الذي قد تحدثه الجزاءات على اقتصادات البلدان المجاورة عند تقديم التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف لتلك البلدان. واليابان بدورها على استعداد للنظر في أثر هذه الجزاءات عند وضع سياستها في مجال تقديم المعونة. ومن المستحسن أن تكون أنشطة المساعدة الإنسانية المناسبة مضمونة حتى في البلد المستهدف. ونقترح أنه قد يكون هناك متسع للتحسين في الممارسات الفعلية للجان المعنية بالجزاءات والوكالات الإنسانية عند إجراء تقييم أدق للاحتياجات الإنسانية وإزالة مختلف العوامل التي تعيق أنشطة الوكالات الإنسانية في البلد المستهدف.

وتتفق اليابان مع الأمين العام في أن تحسين التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة برمتها أمر ضروري.

في الختام، يود وفدي أن يؤكد على أن تحسين مهام حفظ السلام وصنع السلام في الأمم المتحدة، عملا ببعض مقترحات الأمين العام، يجعل من الأساسي أن تسدد كل دولة عضو أنصبتها المقررة كاملة وفي الأجل المحدد. وفي الوقت ذاته، نحث الأمانة على محاولة أداء عملها بفعالية أكبر. ولئن كنا نفهم أن المبادرات الجديدة تتطلب قدرا معينا من الدعم المالي، فإننا نشجع كلا من المجلس والأمانة العامة، بالتعاون مع الدول الأعضاء، على التحلي بالشجاعة الكافية لتخفيض المخصصات المالية حسب الاقتضاء واللزوم. ويتعين علينا ألا نتوجس من اتخاذ القرار الصعب المتمثل في إنهاء أي نشاط للأمم المتحدة يكون قد حقق إلى حد كبير هدفه الأصلي.

تواجه الأمم المتحدة تحديات وتوقعات متزايدة باطراد؛ ولكن قدرتها ومواردها ما زالت محدودة. وهذا يتطلب الدخول في مناقشة جدية تتناول طريقة ترتيب الأولويات فيما بين مختلف القضايا الهامة التي تطالب الأمم المتحدة بمعالجتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

ما زال هناك ١٥ إسما على قائمة المتكلمين. ونظرا لتأخر الوقت، سأعلق هذه الجلسة الآن.

سيواصل المجلس النظر في هذا البند غدا، الخميس، ١٩ كانون الثاني/يناير، في الساعة ١٠/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٩/١٥.